الإثنين 12 شباط 2024
العدد 5130 السنة الثامنة عشرة
Lundi 12 Février 2024 no 5130 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

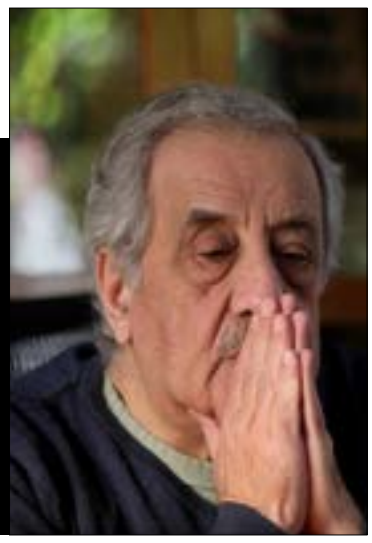

مقابلة

شربل نحاس
الدولة تنظّم التسوّل والهجرة

12

اقتراح فرنسي لترتيبات ترضي إسرائيل

انسحاب المقاومة 10كلم وانتشار كبير للجيش

[5]

خطة تهجير رفح

قرى مخيّمات على ساحل غزة... وميناء إماراتي عائم للمساعدات

واشنطن لا تعارض الهجوم ومصر تريد ضمانة عدم النزوح إلى سيناء

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

تفاصيل خطة تهجير أبناء رفح
«قرى مخيّمات» على ساحل غزة... وميناء إماراتي عائم للمساعدات

إبراهيم الأمين

إعلان العدوّ عن بدء التحضير لعملية عسكرية كبيرة تستهدف منطقة رفح جنوب قطاع غزة، لا تبدو وليدة الأيام الأخيرة، ولا هي نتاج الخلافات القائمة بين الإدارة الأميركية ورئيس حكومة العدوّ بنيامين نتنياهو. وهي عملية تستند إلى القوة النارية، كما تتطلّب عملية برية على غرار ما حصل في بقية مناطق القطاع. لكن إسرائيل، التي تعرف أن هناك مشكلة حقيقية تمثّلها مخيمات 1,4 مليون نازح فلسطيني، باشرت العمل على الخطة منذ وقت غير قصير. وما أعلنته عن الاستعداد، إنما كان صافرة الانطلاق. أما الخطط العملانية بشقّها الخاص بالنازحين، فقد وضعت مسبقاً بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الولايات المتحدة الأميركية ومصر، وجهات أخرى.

يروّج العدوّ بأنّ ما يدفعه للقيام بالعملية، هو «سحق ما تبقّى من قوات حماس العسكرية»، ومن أنفاق ضخمة تمتدّ من رفح باتجاه سيناء، وأن قيادة حماس موجودة هي والأسرى هناك، وهم أخرجوا أرنباً جديداً فقالوا على مسامع السائلين بأن إسرائيل لا تثق باحد: «ربما تقول لنا حماس بعد وقت: اذهبوا وتسلّموا الأسرى من إيران أو من بيروت، نحن لا ننسى ما حصل مع الطيار رون آراد».

بحسب معلومات «الأخبار»، فإن إسرائيل انتزعت موافقة أميركية ومصرية مشروطة على العملية. واشنطن تريد عملية بسقف زمني ومدى جغرافي يضمن لها عدم تكرار ما حصل في بقية المناطق. ويتحدث الأميركيون كثيراً عن الصورة المقلقة التي تظهر على الشاشات، وأنهم يتلمّسون الحرج أمام الرأي العام، وخصوصاً بعد قرار المحكمة الدولية. أما المصريون، فهم يريدون أمراً واحداً فقط: التأكد، وبالمباشر، أن العملية لن تدفع بأي نازح فلسطيني الى تجاوز الحدود باتجاه سيناء، وأنهم هم من يقرّرون تشكيل السلطات المحلية الجديدة في غزة.

على هذا الأساس، أنتجت المحادثات خطة متكاملة لتهجير مئات الآلاف من نازحي رفح الى مناطق جديدة. وبحسب ما اطّلعت عليه «الأخبار»، فإن الخطة تقوم على الآتي:

أولاً: إنجاز اتفاق سياسي – أمني بين إسرائيل وكل من مصر والأردن والإمارات العربية، على كيفية إنشاء وتمويل وإدارة المخيمات الجديدة، على أن تدفع الولايات المتحدة لمصر ما تتعهّد مصر بإنفاقه.

ثانياً: تحديد المكان الجديد لتجمّع النازحين بالمناطق الغربية لقطاع غزة حصراً، وضمن شريط ساحلي يمتد من منطقة المواصي (جنوب غرب القطاع) الى منطقة الشيخ عجلين (جنوب مدينة غزة شمالاً)، وقد ثبت العدوّ فكرة انه لن يسمح بإقامة مخيمات في مناطق الشمال، لكنه وافق على إقامة نقطة جديدة في منطقة مفتوحة تقع في شمال غرب خان يونس.

ثالثاً: تم تحديد بين 12 و15 نقطة تجمّع، يطلق عليها «قرى المخيمات»، سيكون أكبرها في بقعتين، واحدة في منطقة المواصي الجنوبية، وثانية في «حديقة شرم» القريبة من وسط القطاع، على أن يصار الى «حشر» نحو مليون فلسطيني في هذه المخيمات.

رابعاً: يتم عزل كامل شمال غزة، من منطقة الشيخ عجلين وكل المنطقة الواقعة شمال وادي غزة باتجاه الشرق، وعدم القيام بأيّ نشاط دعم إنساني هناك، بل دفع ما بقي من السكان (تقول إسرائيل إن المنظمات الدولية أحصت وجود أقل من 300 ألف فلسطيني في هذه المنطقة) عليهم النزوح الى أماكن المخيمات للحصول على الدعم.

تأخذ بالحسبان صلات القربى، أو أن يكونوا من البلدات أو الأحياء نفسها قبل التهجير. وأن تكرّر المحاولة التي جرت في رفح وفشلت، بإلزام الناس لاختيار ممثلين عنهم، سواء من المخاتير أو الوجهاء، لتولّي عملية التنسيق، وضمان عدم وجود أيّ دور مدني أو سياسي أو إداري لأيّ شخص على صلة بحماس.

سادساً: تتولى إسرائيل إقفال كل المعابر الحدودية من الجانب المصري، (إقفال معبرَي رفح وكرم أبو سالم) وجعل الحركة جارية للشاحنات الآتية من مصر أو الأردن عبر المعابر التي تقع عند الحدود الشرقية للقطاع، على أن يتم حصر مسار الحركة بخطّ واحد يدخل من وسط القطاع ثم يتوزع على الطريق البحري (شارع الرشيد) كما هي حال حركة الناس.

سابعاً: أن تلتزم الدول التي تريد إدخال المساعدات بإيداع ما لديها تحت وصاية الجانبَين المصري والأردني، على أن تتولى دولة الإمارات العربية المتحدة إقامة ميناء عائم، في المنطقة المقابلة لـ«حديقة شرم». ويتم هناك إنزال المساعدات وتوزيعها من خلال سيارات عبر شارع الرشيد، على أن تخضع هذه المساعدات لتفتيش مسبق من قبل إسرائيل.

ثامناً: تتولى السلطات المصرية عملية إقامة المخيمات ونصب الخيام ومراكز الصرف الصحي المؤقتة الى جانب مراكز لتزويد المياه (بتمويل أميركي - سعودي)، على أن تقام «مستوصفات ميدانية»، ويبقى قرار إخراج الجرحى الى خارج القطاع بيد مصر التي تنسقه مع قوات الاحتلال، كما هو حاصل الآن، حيث ترسل القاهرة لوائح المفترض مغادرتهم القطاع، من مدنيين وجرحى الى الجانب الإسرائيلي الذي يمنح الموافقة من عدمها. وحصل أن مات جرحى بسبب رفض إسرائيل خروجهم بـ«شبهة» أنهم من مقاتلي المقاومة. كما ترفض إسرائيل أن يتم نقل جرحى الى إيران أو سوريا أو حتى الى لبنان.

خريطة تظهر النقاط المقترحة لإقامة «قرى المخيمات» من الشيخ عجلين شمالاً إلى المواصي جنوباً

> واشنطن لا تعارض هجوم رفح ومصر تريد فقط ضمان عدم النزوح إلى سيناء وإسرائيل تريد إطباق الحصار على القطاع
>
> توزيع النازحين وفق صلاتهم الإنسانية أو الجهوية ومخاتير أو وجهاء منهم لإدارة الحياة اليومية

ساترفيلد إلى ميامي... والجميع في خدمة «الملكة» سيغريد!

هدف الحصار المفتوح... والأونروا عدوّ جديد!

أكدت مصادر معنية بملف المساعدات الإنسانية لقطاع غزة أن هدف العدوّ من الحرب على رفح هو ضمان إطباقه على كل حدود القطاع، في سياق مشروعه تشديد الحصار وتركه أمراً معلّقاً الى حين الاتفاق على مستقبل غزة السياسي والأمني. وقالت المصادر لـ«الأخبار» إن ممثلي جيش الاحتلال أبلغوا جميع المعنيين باللفّ، من دول ومنظمات أنهم لن يسمحوا لأحد غيرهم بإدارة ملف المساعدات الإنسانية أو حتى خطط إعادة الإعمار.

وقالت المصادر إن حكومة العدو هي من يرسل المتظاهرين لمنع الشاحنات من عبور معبر كرم أبو سالم، وإن قوات الاحتلال تتولى تقييد حركة دخول العاملين في منظمات الإغاثة الدولية، وتلجأ الى أساليب متنوعة، بينها منعهم من الوصول الى مناطق في القطاع بحجة أنها منطقة عمليات عسكرية، أو إطالة البحث في الاجتماعات التي تُعقد الآن، بين الجانب الإسرائيلي والأمم المتحدة، ومع المصريين، والأميركيين، والتي تركّز على آلية توفير الأمن والمتطلبات اللوجستية لفرق نقل المساعدات. ويصرّ العدوّ في كل لقاء على طلب معلومات مفصّلة حول نوع المساعدات وكمياتها ووجهتها والجهة المانحة وهوية من يتولى إدارة وصولها إلى الناس. كما يطلب العدو ضمانات بعدم تولي رجال السلطة المدنية في غزة أي مسؤولية في هذه العملية، وهم أصلاً يعملون وفق آلية ممنهجة على توجيه ضربات عسكرية الى كل المؤسسات المدنية في رفح، وإلى قتل المسؤولين المدنيين أيضاً، وخصوصاً الفريق العامل على معبر رفح.

عملياً، تريد إسرائيل استمرار تحكّمها بكل شيء في داخل غزة، وهي ترفض حتى في المفاوضات السياسية أن يتم إلزامها برفع الحصار عن القطاع، وتعتبر هذا الأمر رهن تسويات سياسية وأمنية كبرى تتم في وقت لاحق. كما يتصرف العدو وفق برنامج معدّ مسبقاً على تدمير كل ما بقي من عمل وكالة «الأونروا». وبعدما نجح في وقف عمليات تمويل أساسية، يعمل الآن على إطاحة الإمكانات اللوجستية ومنع أفراد من الوكالة من العمل بحجة أنهم إما شاركوا في عملية 7 أكتوبر، أو سمحوا باستخدام مقارّهم لدعم أنفاق حماس. وهم يريدون رفع مستوى الضغط بعد ورود معلومات عن أن الجانب القطري أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش استعداد بلاده لتمويل عمليات الوكالة داخل غزة، وقد بحث الأمر بين غوتيريش ورئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، كما جرت مناقشة تفاصيل الخطة بينه وبين مفوض وكالة الأونروا فيليب لازاريني في الدوحة الأسبوع الماضي.

وفي إطار العرقلة اللوجستية، يعمد جيش الاحتلال الى منع إدخال عدد كافٍ من السيارات والآليات والمعدات اللوجستية التي تحتاج إليها فرق الأمم المتحدة، مثل السيارات المُصفّحة، والدُّروع الواقية للرصاص والخوذ والهواتف المُتصلة بالأقمار الصناعية. فإسرائيل تعلم أن بروتوكول العمل الخاص بهذه الفرق، خلال الحرب، يتطلّب كل هذه المعدات، وعدم توفيرها سينعكس تخفيضاً في أعداد العاملين. علماً أنه ليس بإمكان أيّ موظف دولي أو منظمة إنسانية أو دبلوماسي أجنبي التحرك داخل القطاع الا بإذن جيش الاحتلال.

ليس صحيحاً أن غرف المخابرات هي المعتمة فقط، بل هناك غرف أكثر ظلمةً يجلس فيها المساعدون التنفيذيون لأصحاب القرار، والذين يتولّون إعداد الخطط العملانية، أو برامج تنفيذها، وعند هؤلاء هوامش لإدخال تعديلات لما يرون أنه واقعي وقابل للتحقق.

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، قامت غرف كثيرة تحت عنوان «الدعم الإنساني»، من الأمم المتحدة الى دول كبيرة ومنظمات عالمية. ويدخل معهم من يهرب من «وجع الرأس السياسي» ويجد هؤلاء في العمل الإنساني حيلة للتغطية على تورطهم السياسي والأمني في ذبح الشعب الفلسطيني.

«الاستعلاء» الإسرائيلي الذي يسعى الى فرض قيود على كل هؤلاء، وإلزامهم بالعمل تحت إشرافه، يوجد أيضاً الدعم الأميركي والبريطاني غير المحدود من أجل ضبط إيقاع المساعدات الإنسانية على وقع الحرب العسكرية، ومنع أبناء غزة من الراحة لحظة واحدة لأنهم يسعون الى تحويل الورقة الإنسانية كورقة أساسية في الضغط على المقاومة.

لكن صلافة قادة العدوّ تجعلهم في كثير من الأحيان أمام مشكلة مع الحاضرين في هذه الغرف. يتعامل العدوّ مع الدعم العالمي بأنه غير قابل للنقاش أو النقض. ولذلك، تصرّف العدوّ بفظرسة مع كل مسؤول وجّه أسئلة حول ما يجري على الأرض، وصبّ غضبه أساساً على الأمم المتحدة. ويكاد أنطونيو غوتيريش ومساعده مارتن غريفيث أن يصبحا عضوين سريَّين في كتائب القسام، والعدوّ لا يريد لهما أي حضور في المشهد. وهو طرد مساعدة لغريفيث فقط لأنها انتقدت الجريمة التي ترتكب في غزة.

صحيح أن للعدوّ أعوانه في الأمم المتحدة، مثل النروجي تور ويسلاند ومساعده البلغاري ميروسلاف زافيروف، وغيرهما من الذين يظهرون للعدوّ أنهم يعملون فقط في خدمته، مقابل أن «يوصي بهم عند الجهات العليا». لكن ذلك لا ينفع في معالجة مشكلات تظهر كبيرة، وخصوصاً عندما تكون مع الأميركيين. وقد تبيّن في الآونة الأخيرة أن العدوّ «لم يعد مرتاحاً كفاية» لطريقة عمل الممثل الخاص للرئيس الأميركي السفير ديفيد ساترفيلد. والخلافات بينه وبين ضباط العدوّ ومسؤوليه محصور في كيفية إدارة الملف الإنساني. من قرار إدخال المساعدات وتفتيشها وعرقلة فرق الإغاثة الدولية، مروراً بخطط التهجير المعدّة في أكثر من مكان، وصولاً الى طريقة إدارة العمل مع ممثلي بقية المنظمات الدولية والعواصم المعنية بالملف الإنساني.

وقد عبّر قادة العدوّ عن تحفظاتهم عمّا يقوم به ساترفيلد أمام وزير الخارجية أنتوني بلينكن، وأمام مسؤولين آخرين؛ من بينهم مدير الاستخبارات وليام بيرنز.

وعلمت «الأخبار» أن إسرائيل نجحت في انتزاع قرار أميركي بإنهاء مهمة ساترفيلد خلال أسبوعين، وقد أبلغ الرجل نفسه جهات عربية عاملة معه أنّ قرار إعادته الى الولايات المتحدة اتّخذ، وأن تنفيذه سيكون أول آذار المقبل، وأنه بدأ يعد العدّة للانتقال الى منزله في ميامي لقضاء فترة تقاعده، على أن يصبح عمله منوطاً بفريق يترأسه موظف يتبع مباشرة لرئيس مجلس الأمن القومي جاك سوليفان، وسوف تكون إدارة الفريق مباشرة من واشنطن، على أن لا يتحرك مندوبهم في العواصم أو على الأرض بل يتخذ مكتباً للتنسيق في تل أبيب.

ويبدو أن الانزعاج الإسرائيلي من ساترفيلد بدأ، عندما تراجع عن دعمه فكرة تهجير أبناء غزة الى سيناء. وقد كشفت وثائق ديبلوماسية، اطّلعت عليها «الأخبار»، أنّ ساترفيلد كان قد طلب مباشرة من مصر والأردن والإمارات الفلسطينيين من شمال القطاع الى جنوبه وليس تهجيرهم على نحو دائم، وأن عودة النازحين الى الشمال مرتبطة بنهاية القتال وفق

> ساترفيلد في وثيقة سرية: نتنياهو يسعى إلى الاستمرار في الحرب لأطول فترة ممكنة لتحقيق إرث سياسي

وقد أبلغته الأمم المتحدة رفضها، قبل أن يحمل الفكرة لمناقشتها مع المصريين.

وبدر ساترفيلد في لقاء مع وزير الخارجية المصري سامح شكري في القاهرة بتاريخ 29 تشرين الأول الماضي الدعوات الإسرائيلية لتهجير سكان قطاع غزة الى سيناء بأن المقصود منها «نزوح» الى جنوبه وليس تهجيرهم على نحو دائم، وأن عودة النازحين الى الشمال مرتبطة بنهاية القتال وفق اتفاق جرى بين الجانبين الأميركي والإسرائيلي. وبعدما سمع ساترفيلد موقف مصر والأردن، أبدى تفهّمه وقال إن واشنطن تعتبر أن الحديث بهذا الموضوع انتهى. وهو عاد وأبلغ تل أبيب بذلك.

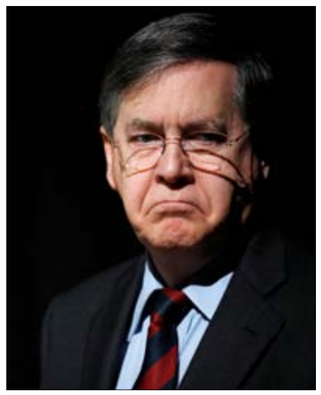

لكن مشكلة ساترفيلد مع حكومة نتنياهو أن الأخير يتّهمه بالتحريض ضده في البيت الأبيض وفي دوائر وزارة الخارجية الأميركية. وتكشف وثيقة ديبلوماسية أخرى أن ساترفيد قدم أمام ديبلوماسيين عرب «تقييمه» لما حدث بعد 7 أكتوبر، وقال «إن نتنياهو يسعى إلى الاستمرار في الحرب لأطول فترة ممكنة لتحقيق إرث سياسي بناءً على نجاحه المفترض في تدمير حماس». لكنه شدّد – وفقاً للوثيقة نفسها – على أن بلاده «لا يسعها إلا أن تسمح لإسرائيل بالعمل لاستعادة الثقة بقواتها، وهي تأمل أن تكون العمليات الحربية ضمن نطاق محدد».

بالتزامن، جاء قرار تعيين الهولندية سيغريد كاغ في منصب كبيرة منسّقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، وكاغ نعرفها عندما عملت منسّقة خاصة للأمم المتحدة في لبنان. وهي ناشطة سياسية بارزة في بلدها، ولديها علاقات دولية واسعة. وموقفها لا يغضب الأميركيين ولا الإسرائيليين. برغم أنها زوجة الطبيب الفلسطيني المقدسي أنيس القاق، الذي كان مقرّباً من الرئيس الراحل ياسر عرفات، وله هذه الفترة موقف منتقد لأميركا وإسرائيل معاً. لكنّ ممثلي الدول كافة يتعاملون مع مهمّتها انطلاقاً من أنها «لا تعدّ معادية للشعب الفلسطيني».

الأهم، هو أن الجميع، ومن دون استثناء، من الأميركيين الى الإسرائيليين وفريق الأمين العام للأمم المتحدة، والدول العربية كافة، وغالبية المنظمات الدولية، يُريدون تسهيل مُهمة كاغ. صحيح أنها تعمل تحت إمرة مارتن غريفيث. لكنها تملك هامشاً واسعاً، والكل يتعامل معها على أنها «الملكة». وبما أن مهمتها الأساسية هي إعادة الإعمار، فهي تعرف أنها عملية سياسية ما يتيح لها القيام بدور يتجاوز الإطار الإنساني، وهي أصلاً صاحبة طموح كبير، وعينها على منصب الأمين العام!

طوفان الأقصى

نتنياهو يواصل المعاندة

أميركا لإسرائيل: هجوم رفح مقابل إنجاح المفاوضات

لم يكن أمراً عابراً أن يخرج منسّق «مجلس الأمن القومي» في «البيت الأبيض»، جون كيربي، ليعلن أن بلاده «ليس لديها ما يدلّ على نية إسرائيل شنّ حملة عسكرية في رفح»، ثم يأتيه الجواب في الصباح التالي، من مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الذي أعلن أن الأخير أوعز إلى الجيش بإعداد الخطط اللازمة لاجتياح رفح، إذ بات واضحاً أن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، على قناعة بأنّ علاقتها مع نتنياهو لن تستقيم، وهو ما خلص إليه وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في جولته الأخيرة في المنطقة، حيث عبّر عن انطباعاته السلبيّة أمام نظراء له من الدول العربية. وإذ يؤشّر ذلك إلى وجود قناعة جماعية بأن نتنياهو لا يريد إنهاء الحرب سريعاً، ليس فقط للهروب من المحاسبة على الفشل الذريع في 7 تشرين أكتوبر، بل أملاً في بلوغ إنجاز لم يتحقّق بعد، وانتظاراً لـ«واقع جديد» في العالم، فإن «بيبي»، الخبير في الشؤون الأميركية، بات يتصرّف على أساس أن بايدن في طريقه إلى الخروج من «البيت الأبيض». ومما يساعده في هذا، أن محاولات إضعافه من داخل الحكومة، عبر إدخال «رجال أميركا» في إسرائيل، وعلى رأسهم بني غانتس وغادي أيزنكوت، إليها، لم تثمر، بل على العكس، حيث يظهر أن «الجنرالين» لديهما أيضاً ميلٌ إلى استمرار المواجهة مع «حماس»، وإن بحدود ودوافع مختلفة.

ثم إن «بيبي»، قد لا يكون مُعجباً بحليفيْه المتطرّفيْن، إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، لكنه لا يرى فيهما عقبة أمام خطته، بل هو يتصرّف انطلاقاً من أن أحداً لا يقدر على اقتلاعه من زعامة حزب «الليكود»، وحتى التحرّكات الاحتجاجية من قبل عائلات الأسرى، لا تبدو قوّية بما يكفي لجعله مضطرّاً أو خاضعاً لها. وإلى جانب ذلك كله، يعوّل نتنياهو على أن «المزاج العام» في إسرائيل، لا يزال يميل إلى دعم الحرب القائمة على غزة، بل ربّما حتى دعم حرب على لبنان أيضاً. وفي وقت سابق،

> طلب بايدن من نتنياهو، إرسال وفد للمشاركة في اجتماع القاهرة يوم الثلاثاء

عندما جرى الحديث عن مستوى مرتفع من الضغوط الأميركية، درس نتنياهو فكرة «التحالف» مع زعيم المعارضة يائير لابيد، مقابل التخلّص من بن غفير ورفاقه. لكنه أدرك أن مثل هذا التحالف قد لا يصمد لأكثر من مرحلة إقرار الصفقة مع «حماس». وعندها، سيعود ليجد نفسه أسير حسابات داخلية معقّدة، وسوف يضطر لأن يدفع أكثر لليمين المتطرّف، إن أراد إعادة رموزه إلى الحكومة، مجدداً، عدا خشيته من أن يعمد الجانب الأميركي إلى الضغط لقيام ائتلاف جديد لا يكون هو على رأسه، وحتى التحريض أكثر على إطاحته من زعامة «الليكود».

عملياً، يتصرّف الجميع الآن، على أساس أن هنالك «مشكلة» جدّية بين الإدارة الديموقراطية وحكومة نتنياهو، لا يبدو أنها قابلة لعلاج قريب، رغم المحاولات المستمرّة للحؤول دون تفاقمها، إذ لو أرادت واشنطن معاقبة نتنياهو، فهي مضطرة لأن تأخذ في الاعتبار أن هذا «الإضعاف» قد يصيب إسرائيل كلها، وهو ليس هدف أميركا. ومن جهة ثانية، فإن بايدن وفريقه صارا في حالة خشية من أن ينجح نتنياهو في توريطهما أكثر في الحرب، وربّما الحرب الإقليمية الكبرى، خصوصاً بعدما اضطرت واشنطن إلى التدخل العسكري المباشر في سوريا والعراق واليمن. وبحسب ما نقلت صحيفة «واشنطن بوست»، أمس، عن مصادر أميركية رفيعة، فإن ثمة «اعتقاداً متزايداً بأن نتنياهو يركّز على نجاته سياسياً واستبعاد أي هدف آخر». وقالت المصادر إن «بايدن وكبار مساعديه، أكثر من أي وقت مضى منذ بدء حرب غزة»، وإن «الإدارة لم تعد تنظر إلى نتنياهو على أنه شريك يمكن التأثير عليه حتى في السرّ». وأشارت إلى أن «الإحباط المتزايد دفع مساعدي بايدن إلى حثّه على أن يكون أكثر انتقاداً لنتنياهو بشكل علني».

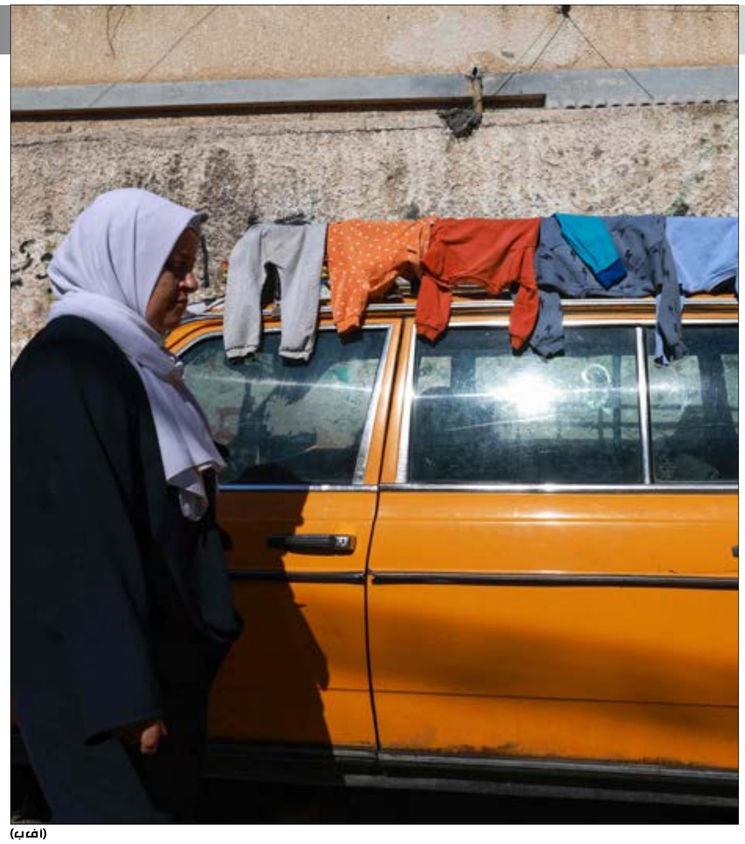
(أ ف ب)

ومساء أمس، تلقّى نتنياهو اتصالاً من بايدن، بعد التوتّر غير المسبوق بينهما. وبحسب وسائل إعلام العدو، دام الاتصال بين الرجلين نحو 45 دقيقة، وتناول العملية العسكرية المحتملة في رفح، وصفقة تبادل الأسرى، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. وفي حين طلب بايدن من نتنياهو، إرسال وفد للمشاركة في اجتماع القاهرة يوم الثلاثاء المقبل، والذي سيضمّ الشخصيات نفسها التي استضافها اجتماع باريس السابق، والتي توصّلت إلى ما عُرف بـ«اتفاق الإطار» التفاوضي، فهو أكّد «وجهة نظره بأن العملية العسكرية في رفح لا ينبغي أن تستمرّ من دون خطة موثوقة وقابلة للتنفيذ». ومن جهته، أبلغ نتنياهو، بايدن، بأن «إسرائيل ستلتزم بالقانون الدولي في عمليّتها في رفح». ويتّضح مما تقدّم، أن الأميركيين لا يرفضون كلياً عملية عسكرية في رفح، بل هم يقايضونها بمشاركة إسرائيلية أفعل وأكثر جدّية في المفاوضات التي تقودها الولايات المتحدة، وتبذل جهوداً لإنجاحها، و«يتمنّون» أن تجري بعد إجلاء عدد كبير من اللاجئين، والتنسيق مع الجانب المصري حولها. في المقابل، يبدو أن المصريّين لا يمانعون، بدورهم، عملية عسكرية منسّقة معهم. وهذا ما أفادت به «إذاعة الجيش الإسرائيلي»، أمس، بقولها إن «المسؤولين المصريّين أبلغوا الجانب الإسرائيلي بأنهم لن يعملوا على منع أي عملية عسكرية في رفح، إذا لم تمسّ بالمدنيين الفلسطينيين هناك».

وفي سياق متصل، نقلت شبكة «إن بي سي»، عن مسؤول أميركي قوله إن «الفجوات القائمة في صفقة التبادل لا تزال كبيرة، ويجب الانتهاء من كل التفاصيل في الصفقة»، لكنّ «التقدّم الكبير في الصفقة يمكن أن يحدث هذا الأسبوع».

(الأخبار)

باريس تروّج لمشروع اتفاق على الحدود يرضي إسرائيل:

انسحاب حزب الله 10 كلم وانتشار كبير للجيش اللبناني

هدفت الزيارات الأخيرة لوفود دبيلوماسية وعسكرية وأمنية فرنسية الى لبنان وكيان الاحتلال، إلى التوصل الى «قاعدة اتفاق» لتسوية الوضع على الحدود. ورغم أن الجانبين الفرنسي والأميركي يدركان جيداً ما سمعاه في لبنان بأن الاتفاق غير ممكن قبل توقف العدوان على غزة، أكّد الفرنسيون أنهم تلقّوا تأكيدات من واشنطن بأن اتفاق الهدنة في غزة وشيك ولن يتأخّر الى ما بعد نهاية الشهر الجاري.

وأكد مصدر دبيلوماسي لبناني لـ«الأخبار» أن لبنان تسلّم من الفرنسيين اقتراحاً أمنياً «يحتاج إلى نقاش طويل». ويستند في مضمونه الى فحوى تفاهم نيسان 1996 بعدم التعرض للمدنيين من الجانبين، ويشمل إجراءات على جانبَي الحدود وليس فقط من الجهة اللبنانية.

ويبدو أن الفرنسيين يحاولون - كعادتهم - انتزاع دور خاص، مستندين الى أنهم الطرف الغربي شبه الوحيد الذي يقيم علاقات مباشرة مع حزب الله. غير أن الإسرائيليين، وفقاً لمصادر متابعة يفضّلون إدارة الأمر مع الجانب الأميركي، «القادر على إنجاز هذا الملف كما نجح في إنجاز ملف الحدود البحرية، على أن يعهد التنفيذ إلى فرنسا، وهو ما يقوله الموفد الرئاسي الأميركي عاموس هوكشتين الذي لا يعارض ما يقوم به الفرنسيون، لكنه لا يعتبره أساس أيّ حل أو اتفاق».

وفي سياق الترويج لدورها من جهة، وإظهار وقوفها الى جانب مصالح العدوّ، سرّبت الدبيلوماسية الفرنسية معلومات الى صحيفة «لو موند» حول «الخطوط العريضة لحل دبيلوماسي». وأشار تقرير للصحيفة الى أن فرنسا «تريد فصل القضية اللبنانية عن الوضع في قطاع غزة، وهي تقدمت باقتراح يدعو إلى تطبيق إجراءات عدم الاشتباك سريعاً». لكنها لفتت إلى أن فشل الهدنة في غزة «يعقّد الجهود الفرنسية والأميركية، لأن شرط حزب الله لبدء المفاوضات هو إنهاء الأعمال العدائية في قطاع غزة». وأشارت الصحيفة إلى أن وزير الخارجية الفرنسي سلّم، الثلاثاء الماضي، المسؤولين اللبنانيين الاقتراح الذي كان «محل نقاش مع إسرائيل خلال زيارة قام بها ممثلان عن وزارتَي الخارجية والدفاع». وينص الاقتراح على «إجراءات تساهم في التهدئة التدريجية»، ويقضي بسحب حزب الله عناصره الى عمق 8 إلى 10 كيلومترات عن الحدود، وهي مسافة «تعادل مدى صواريخ حزب الله المضادة للدبابات»، إضافة إلى «سحب قوة الرضوان، وعدم إعادة الحزب بناء قواعده ومراكز المراقبة التي دمّرها الجيش الإسرائيلي منذ 8 أكتوبر». وأشارت الصحيفة إلى أن ملف ترسانة حزب الله الصاروخية ليس محل نقاش الآن، ونقلت عن مسؤول إسرائيلي «أن انسحاب حزب الله من 8 إلى 10 كيلومترات يمكن أن يكون بداية». غير أنها لم تشر الى الإجراءات المفترض أن تقوم بها إسرائيل على الجانب الآخر، علماً أن المقترح الأساسي الذي يعمل عليه هوكشتين يتحدث عن انسحاب إسرائيل من النقاط البرية التي لا تزال تحتلّها على طول الحدود من الناقورة حتى قرية الغجر وخراج بلدة الماري، وعن تفكيك نقاط عسكرية إسرائيلية على الحدود مع لبنان، والتزام إسرائيل بوقف كل أنواع الخروقات البرية والبحرية والجوية وفق ما ينصّ عليه القرار 1701.

من جهة أخرى، أشارت الصحيفة الى أن فرنسا تعمل على برنامج جديد لدعم الجيش اللبناني لنشر قوات إضافية على الحدود، لافتة الى زيارة قائد الجيش الفرنسي تيبيري بوركهارد لبيروت الجمعة الماضي. ونقلت عن مصدر دبيلوماسي أن الوسطاء يراهنون على أن تموّل الدوحة تعزيز قدرات الجيش اللبناني، وهذا الأمر سيبحث خلال زيارة سيقوم بها أمير قطر تميم بن حمد لباريس نهاية شباط، علماً أن الجانب الفرنسي ناقش مع قيادة الجيش إمكانية إرسال أكثر من 10 آلاف جندي الى الحدود، وسمع أنه لا توجد إمكانية مادية للقيام بهذه المهمة.

ولا تزال الرسائل الدبيلوماسية تتوالى، ناقلة تأكيدات على جدّية التهديدات الإسرائيلية في تنفيذ عملية عسكرية واسعة في الجنوب، إلا أن مصادر مطّلعة أكدت أن «الإسرائيليين يحاولون الاستفادة من هذه الفترة التي يتعرضون فيها لضغط أميركي قوي لتنفيذ أكبر عدد من عملياتهم، سواء في لبنان أو غزة. لكنهم في نهاية المطاف سيكونون مضطرّين الى القبول بوقف إطلاق النار، ولن يستطيعوا أن يفتحوا حرباً مع لبنان»، مشيرة إلى أن «التهديدات هي من باب تحسين شروط التفاوض مع لبنان لا أكثر».

(الأخبار)

الردع الاستراتيجي لحزب الله يقلّص طموحات العدوّ

علي حيدر

يحاول قادة العدو وخبراؤه إسكات أصوات المستوطنين التي تتغالى اعتراضاً على فشل الجيش حتى الآن في توفير الشعور بالأمان لعودتهم. لذلك، تحاول دوائر التقدير والقرار احتواء ضغوطهم عبر تركيز الحديث على جانب من المشهد العملياتي يتمحور حول إنجازات تكتيكية في المعركة الدائرة مع حزب الله، وهو أمر غير مفاجئ بلحاظ تطوّر قدرات جيش العدو. بالموازاة يقرّ هؤلاء القادة والخبراء أنفسهم بالفشل في تحقيق أي إنجاز استراتيجي. فلا الجيش نجح حتى الآن في إسقاط قواعد الاشتباك التي فرضها حزب الله منذ الثامن من تشرين الأول، ولا تمكّن من فرض معادلة ردع تثنيه عن مواصلة هذا الخيار الاستراتيجي - العملياتي، والأهم أن العدو عجز عن فك الارتباط بين جبهتي لبنان وغزة. اللافت في القراءات الإسرائيلية أن الرأي العام والخبراء يقرون، أيضاً، بأن حزب الله «حقّق إنجازاً استراتيجياً» تمثّل بـ«إخلاء عشرات الآلاف من الإسرائيليين من منازلهم»، وفق رئيس الاستخبارات العسكرية السابق (أمان) اللواء تامير هايمن.

ويتقاطع مع هذا التوصيف عدد من الخبراء والمسؤولين الذين يتفقون على مجموعة مفاهيم، منها: «لا يوجد ردع في الشمال؛ سياسة الاحتواء فشلت؛ ولا يمكن الاستمرار في هذا البيئ بوتيرة ووجود حزام أمني في أراضينا وتحوّل سكان الجليل إلى حقل رماية لحزب الله».

فرض هذا الواقع على قيادة العدو رفع منسوب الضغوط، ولو من موقع الردود على ضربات حزب الله، عبر توسيع مدروس ومضبوط للنطاق الجغرافي للمعركة. ويعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى فشل استراتيجية «الردع الفعّال» التي أعلنها نتنياهو كعنوان للسياسة العملياتية لجيش العدو. لكنه عكس، من جهة أخرى، مفاعيل ضربات حزب الله على المستويَيْن الأمني والسياسي، وتداعياتها على صورة الجيش في نظر المستوطنين.

في المقابل، ردّ حزب الله على مساعي العدو بضربات مدروسة اعتبرتها قيادة العدو خارج القواعد الحاكمة على الميدان حتى الآن. تمثّل ذلك بضرب أهداف خارج النطاق الجغرافي للمعركة المستمرة منذ حوالي أربعة أشهر، وصف العدو بعضها بالحساسة، إضافة إلى خصوصيات عسكرية اتّسمت بها أهداف أخرى. كما شكّل استخدام حزب الله وسائل قتالية جديدة نوعاً من الارتقاء انطوى على رسائل، أكثر من يعي أبعادها العملياتية قادة الجيش، ومن ورائهم المستوى السياسي.

هذا الواقع المتداخل والمعقّد على المستويَيْن السياسي والميداني، وضع تل أبيب أمام تحدٍّ مُفصلي، تمثّل التعبير عنه في الساحة الإسرائيلية على أنه «صراع إرادات»، تسعى فيه إسرائيل إلى «الفصل بين حماس والمحور الشيعي وانتزاع تهديد (قدرات) حزب الله في التوغّل إلى الأراضي الإسرائيلية»، كما عبّر هايمن.

مع ذلك، يكشف الحديث عن «صراع الإرادات»، بدلاً من حرب إسرائيلية لاجتثاث قدرات حزب الله، عن مفاعيل قوة الردع الاستراتيجي للحزب، والتي من دونها ما كان استطاع أن يُخوض معركة مؤطّرة جغرافياً ومكبوحة على مستوى النيران، ومضبوطة إلى حد عدم الدفع نحو التدحرج إلى حرب واسعة، على خلاف السياسة العدوانية التي يتّبعها في قطاع غزة. كذلك تجلّت قوة ردع حزب الله في تحديد قادة العدو معايير تكتيكية لأي صيغة مستقبلية، على حساب الطموحات الاستراتيجية، تعبيراً عن إدراكهم لحجم التحوّلات التي استجدّت على معادلات القوة بين الحزب وجيش العدو. فبعدما كان العدو يحمي مستوطناته الشمالية من خلال احتلال «حزام أمني» في الأراضي اللبنانية، بات يقيم «حزاماً أمنياً» داخل «أراضيه». واللافت أن قادته وضعوا ذلك في خانة الإنجازات كونه سلب حزب الله المزيد من الأهداف، وإن عبر تهجير المستوطنين واختباء الجنود والاحتماء في التحصينات!

وبعدما كان الخطاب السياسي الرسمي، الأميركي والإسرائيلي، يركّز على المطالبة بنزع سلاح حزب الله والتهديد بتدميره إن لم يتحقّق ذلك، أصبح الهم الأول في تل أبيب توفير الشعور بالأمن للمستوطنين، عبر إبعاد قوة حزب الله الهجومية، «قوة الرضوان»، عن الحدود، في إقرار صريح بفشل استراتيجية الردع والدفاع. والأهم، أن المطالبة بإبعاد «قوة الرضوان» تعكس أيضاً عدم ثقة المستوطنين بجيشهم وقدراته في مواجهة حزب الله.

اللافت أن تغليب السقف التكتيكي في المطالب أصبح مهيمناً على الخطاب الإسرائيلي الرسمي، وإن على حساب تكريس وارتفاع المخاطر الاستراتيجية. فرغم تأكيد هايمن على المطالبة بإبعاد «قوة الرضوان»، إلا أنه أقرّ في الوقت نفسه بأنه «ليس هنالك وهم بأن تهديد حزب الله بشن هجوم واسع النطاق (بريّاً) سيختفي»، مضيفاً أن إسرائيل «ستبقى مع تهديد عشرات آلاف الصواريخ لحزب الله على الجبهة الداخلية». وتقاطع بذلك مع تأكيد قائد الفيلق الشمالي السابق اللواء أيال بن رؤوبين، أن «حزب الله لن يختفي من حياتنا»، في إشارة إلى ضرورة خفض سقف التوقّعات لأسباب استراتيجية، وأيضاً داخلية تتصل بمخاطبة الجمهور الإسرائيلي.

رغم حجم التعقيدات التي تتّسم بها جبهة لبنان، وفشل كل المحاولات السياسية والميدانية حتى الآن، إلا أن التقدير الذي لا يزال مهيمناً في كيان العدو، كما عبّر اللواء هايمن المقرّب جداً من دوائر التقدير والقرار، هو أن «حرباً شاملة في الشمال ليست حتمية»، من دون أن يستبعد إمكانية التدهور إليها. إلا أن النظرة التشاؤمية إلى المستقبل كمنت في تأكيده على عودة «الاستيطان على طول الحدود مرة أخرى جزءاً من القصة الصهيونية الطلائعية»، وهو تعبير ينطوي على مضامين ثقافية تاريخية تشكل إقراراً بالعودة إلى الأيام الأولى التي كان يلعب فيها الاستيطان الحدودي دوراً رئيسياً في الدفاع عن الأمن والوجود. لكنّ المختلف هذه المرة، كما يتم التعبير عنه في جيش العدو، هو «تغيّر التهديد وتغيّر العدو». وبتعبير أوسع دلالة، فإن ذلك مقرون بتغيّر جوهري في البيئتين الإقليمية والعملياتية يساهم في تسارع انحدار مكانة إسرائيل الاستراتيجية والردعية.

> استخدام حزب الله وسائل قتالية جديدة انطوى على رسائل يعي جيش العدو والمستوى السياسي أبعادها

حولا شيّعت شهيديْها: الثأر مع العدو يكبر

آمال خليل

لبلدة حولا (قضاء مرجعيون) «ثأر شخصي» مع العدو الإسرائيلي منذ المجزرة التي ارتكبتها عصابات الهاغاناه بقيادة مناحيم بيغن في البلدة، وأودت بحياة العشرات من أهاليها، في 31 تشرين الأول 1948، وهو ثأر لا ينفكّ يكبر مع الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على البلدة التي أودت بحياة اثنين من أبنائها مساء السبت.

أمس، شيّعت البلدة العريف في قوى الأمن الداخلي علي مهدي والموظف في البلدية حسين حسين اللذين قضيا في غارة على محيط المسجد القديم في البلدة، في الحارة الشمالية، تجمّع العشرات من الأهالي الذين رفضوا النزوح خلال أشهر العدوان الأربعة الأخيرة رغم إشراف البلدة على موقع العباد المعادي مباشرة. بقي حسين الذي كان يسيّر الخدمات اللوجستية في البلدية، من تشغيل مولّدات الكهرباء إلى تأمين المستلزمات والتطوّع في الأنشطة الاجتماعية وخدمة المسنّين، وبعد إنجازه لعمله، كان يساعد شقيقته منتهى في فرن المناقيش الذي تشغّله في الحارة. وفي الليل، يبيت في منزله المجاور مع طفلتيها آية ورهف، بعد نزوح زوجته وأولاده إلى منطقة صور.

أما مهدي، فقد استمر في التنقّل يومياً بين بلدته ومركز خدمته في شعبة الاستقصاء في النبطية. عائلته التي لم تغادر البلدة، تركت بيتها في أطراف البلدة وانتقلت إلى وسطها. الدركي كان واحداً من شبان عديدين، جامعيين وموظفين عطّل العدوان أشغالهم، يتجمّعون في ساحة البلدة يومياً حول «تنكة» يشعلون فيها الحطب، أطلقوا عليها «تنكة الصمود».

عند خروج المصلّين من المسجد بعد أداء صلاة المغرب يوم السبت، أطلق موقع العباد قذائف باتجاه محيط المسجد قبل أن تلقي مُسيّرة صاروخاً في المكان، ما أدّى إلى استشهاد حسين على الفور أمام منزل شقيقته، وجرح تسعة من بينهم الطفلة آية، فيما استشهد مهدي بعد ساعات متأثراً بجراحه. واستكملت إسرائيل عدوانها على حولا ليلاً بقصف مدفعي استهدف أطرافها وبغارة جوية عنيفة استهدفت وادي الدلافة فجر أمس الأحد. وقد زحف المئات أمس الى البلدة للمشاركة في تشييع مهدي وحسين، وتفقّد منازلهم وأرزاقهم.

المقاومة تصعّد نوعاً وعمقاً

ومع توسيع العدو مروحة اعتداءاته إلى عمق جديد داخل الأراضي اللبنانية، واصل حزب الله ضرب مواقع جيش العدو وثكناته وتحصيناته ووصلت صواريخه إلى أهداف غير مسبوقة خلال الأشهر الأربعة من عمر المعركة.

وإزاء التصعيد، تنوّعت تعليقات الإسرائيليين، بين من دعا إلى توسيع العدوان على لبنان والا «تنتهي هذه المعركة إلا عندما يتراجع حزب الله شمالاً إلى نهر الليطاني»، بحسب ما قال اللواء احتياط إيال بن روفين في مقابلة إذاعية، وبين من حثّ قادة العدو على التوقف عن «الانفصال عن الواقع»، كما كتب اللواء احتياط إسحاق بريك في «معاريف»، مشيراً إلى أن المسؤولين يؤكدون «أنه إذا لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية سيتم اللجوء الى القوة العسكرية. المسؤولون عن كارثة غلاف غزة لم يتعلموا شيئاً، ويواصلون تصريحاتهم وكأنّ شيئاً لم يحدث. مرة أخرى الغطرسة والتبجّح نفساهما».

إلى ذلك، أشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى «عوامل قلق» ناتجة عن تطوير حزب الله لأدائه بما يدلّل على ما يخفيه من قدرات. وعلّقت على نشر الحزب صوراً لصاروخ إيراني مضاد للدبابات من طراز «الماس» يستهدف دبابة «ميركافا» في موقع البغدادي.

في المقابل، واصل حزب الله عملياته النوعية مساندة لغزة، واستهدف يومَي السبت والأحد مبنى في مستعمرة المنارة يتموضع داخله جنود، ومنشأة بيت الجندي في مستعمرة كريات شمونة، ومرابض مدفعية في ديشون، وثكنة بيرانيت، وموقع جل العلام، وتجمّعاً لجنود العدو في مرتفع حدب عبتا، وقاعدة خربة ماعر ومرابضها، وسيطر على مُسيّرة للعدو من نوع «سكاي لارك». كما استهدف تجهيزات تجسّسية في موقع رويسات العلم في تلال كفرشوبا ومزارع شبعا اللبنانية المحتلة، وتجمّعاً لجنود العدو في مثلث الطيحات، وتجمّعاً لجنود العدو في جبل نذر.

ونعت حركة أمل أمس اثنين من مقاوميها هما محمد ربيع المصري (المنصوري - الجنوب) وحسن علي فروخ (عنقون - الجنوب).

طوفان الأقصى

تدمير 90% من الجامعات هكذا أجهز العدوّ على قطاع التعليم الغزّي

غزة - **يوسف فارس**

تفيد المعلومات الأخيرة الآتية من مربّع الجامعات غربي مدينة غزة، والذي تقدّمت إليه الدبابات الإسرائيلية قبل نحو أسبوعين، بأن جيش العدو نسف أخيراً عدداً من مباني «جامعة الأقصى» الحكومية، ليتمّم بذلك مهمّته في تدمير نحو 90% من مؤسسات التعليم العالي في شمال وادي غزة. ويُعد مربّع الجامعات الذي جالت «الأخبار» فيه في مطلع شهر كانون الثاني الماضي، واحداً من أكثر شوارع القطاع أزدحاماً، وهو يشكّل مركز المؤسسات التعليمية العليا في غزة عموماً، إذ يضمّ ثلاثاً من كبريات الجامعات التاريخية. ومن بين هذه الأخيرة، «الجامعة الإسلامية» التي أُسّست عام 1978 وتتربّع على مساحة تتجاوز الـ100 دونم، وبدرس على مقاعدها أكثر من 20 ألف طالب، و«الأزهر» التي افتُتحت عام 1991 (15 ألف طالب)، و«الأقصى الحكومية» العائدة إلى عام 2001، فضلاً عن مبنى التدريب التابع لـ«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» (أونروا)، ووزارة التربية والتعليم، والعشرات من المدارس، وكبريات المكتبات والمطابع والمراكز التعليمية ومراكز الأبحاث.

وتعرّضت تلك المؤسسات لنوعين من التدمير؛ الأول هو ما تسبّب به القصف الإسرائيلي والجرافات الإسرائيلية بشكل مباشر، على غرار حالة «الإسلامية» التي تعرّضت مبانيها الرئيسية لقصف مباشر، أتى على أجزاء كبيرة منها، من مثل مبنى المختبرات العلمية، والمكتبات المركزية، وقاعة المؤتمرات، ومباني تخصصات الطب والهندسة، وعدد من مباني تعليم الإناث. أما المباني التي سُلّمت من الهدم، فاتّخذت القذائف الحارقة مهمّة تحويلها إلى رماد، من مثل «جامعة الأقصى»، الجامعة الوحيدة التي كانت قد سلمت من القصف والعبث حتى وصولنا إليها في جولتنا الماضية، والتي أفادت مصادر ميدانية، «الأخبار»، بتعرّض مبانيها للنسف بالديناميت.

وبالنسبة إلى الشكل الآخر للتدمير، فهو العبث في كل ما تحتويه الجامعات من كنوز ثمينة، بأتت عرضة لعمليات سرقة منظّمة، أو عبث غير مسؤول، وذلك بعدما تركت وحدات أمن الجامعات، تلك المباني، إثر اشتداد حدة القصف الجوي، في مبنى المكتبات المركزية في «الجامعة الإسلامية»، مثلاً، المكوّن من ست طبقات، والذي كان يحوي مخطوطات تاريخية ومراجع علمية يعود تاريخها إلى آلاف السنين، من الممكن أن يصيبك ما تشاهده في باحة الجامعة، بالغثيان: الآلاف من الكتب التي سلمت من القصف، ممزّقة، وجزء منها محروق على مبنى «الدراسات الأزهرية»، طاول النهب والعبث كل مرافق الجامعة، بعد أن حُوّلت في وقت سابق إلى مركز إيواء، سكنه عشرات الآلاف من النازحين. وكانت الأسوار الخارجية للجامعتين الأخيرتين، هدمتها الجرافات الإسرائيلية تماماً، ما حوّل باحتيّها إلى شوارع يمر بها إلى جنب العدو في إتمام مهمته، وأخيراً، العبث الذي تسبب به تحوّل المباني إلى مراكز إيواء سكنها عشرات الآلاف من النازحين، ممّن تباينت بينهم مستويات الثقافة والإدراك لقيمة المكان الذي يقيمون فيه. هؤلاء، اضطروا للاستفادة من محتويات الجامعة لتدبّر حاجاتهم اليومية، كإشعال النار للطهو والتدفئة، ولا سيمّا في وسط حصار تعرّضوا له هناك امتدّ أشهراً، ولم يكن ثمة ما يمكن استخدامه في مواجهته، سوى مقدرات الجامعة وكتبها وأثاثها.

طاول النهب والعبث كل مرافق جامعة «الأزهر» بعدما سلمت معظم مبانيها من القصف

ويتعكس كل ما تقدّم، على حال «جامعة الأزهر» التي حازت تاريخياً سبق افتتاح قسم الطب البشري والطب المخبري، وتضمّ أيضاً «مكتبة جواهر لال نهرو» التي لا تقل أهمية عن مكتبة «الإسلامية»؛ إذ بعدما سلمت مباني «الأزهر» من القصف، ولم يطاول الهدم سوى أجزاء من مبنى «الدراسات الأزهرية»، طاول النهب والعبث كل مرافق الجامعة، بعد أن حُوّلت في وقت سابق إلى مركز إيواء، سكنه عشرات الآلاف من النازحين. وكانت الأسوار الخارجية للجامعتين الأخيرتين، هدمتها الجرافات الإسرائيلية تماماً، ما حوّل باحتيْها إلى شوارع يمر بها

> لم تطاول الحرب الإسرائيلية المقدرات المادية للقطاع التعليمي فقط، إنما لاحقت كادره البشري

المشاة. يقول أحد رجال الأمن في «الإسلامية»: «كنا قد أعددنا خطة طوارئ لحماية الجامعة، لكنّ الحملة الجوية خلال الـ20 يوماً الأولى من الحرب، ابتدات من الرمال الجنوبي، حيث تعرّضت مباني الجامعة ومقرات الأمن الجامعي للقصف وأمام ذلك، لم تعد متاحة مواصلة العمل، انسحبنا بعدما تعرّض عدد من الزملاء للإصابة ومقتل آخرين، تمركزنا في مكان قريب من الجامعة، لكن بعدما تحوّلت مدينة غزة إلى ميدان قتال عنيف، لم يعد هناك ما يمكن فعله». ويتابع الرجل، في حديثه إلى «الأخبار»: «عدنا بعد عدة أيام من انسحاب دبابات العدو من المنطقة، وجدنا أسوار الجامعة مهدومة، وأكثر مبانيها مقصوفة، وقد خربت كل محتوياتها بأيدي جنود العدو أنفسهم، من خلال التكسير والحرق، ثم أتم اللصوص والعابثون المهمة». وعلى بعد عدة كيلومترات من مربّع الجامعات، وفي منطقة المغراقة تحديداً، التي تحوّلت إلى مجمّع توسعي لمباني الجامعات الحديثة، حيث كانت قد بنت كل من جامعتَي «الأزهر» و«الإسراء» مبانيَ حديثة الطراز، تعرّضت كل المرافق الإنشائية للقصف العنيف.

على أن الحرب الإسرائيلية لم تطاول المقدرات المادية للقطاع التعليمي فحسب، إنما لاحقت كادره البشري أيضاً؛ إذ اغتال جيش الاحتلال أكثر من 100 دكتور وعالم وأستاذ جامعي منذ بداية الحرب، من بينهم رئيس «الإسلامية»، البروفيسور سفيان تايه، الذي صُنّف خلال العام الماضي، واحداً من أفضل 10 كفاءات علمية في العالم في مجال الهندسة المدنية. ووفقاً لبيان نشره «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان»، نفّذ جيش الاحتلال «هجمات متعمّدة محددة ضد شخصيات أكاديمية وعلمية وفكرية، العشرات منها قُتلت في غارات مباشرة استهدفت منازلها من دون سابق إنذار، لتُقتل سحقاً تحت الأنقاض مع عائلاتها». ووثّق «الأورومتوسطي»، حتى تاريخ الـ20 من كانون الثاني الماضي، اغتيال أكثر من 94 أستاذاً جامعياً، ومئات المعلمين وآلاف الطلبة، من خلال غارات طاولت علماء الجامعات على نحو مقصود لذاتهم». ولفت إلى أن مَن بين قائمة المستهدفين «17 شخصية تحمل درجة البروفيسور، و59 تحمل درجة الدكتوراه، و 18 درجة الماجستير»، وهي موزعة على مختلف المجالات العلمية، وغالبيتها تمثل «مرتكزات العمل الأكاديمي في جامعات غزة»، وفق البيان، الذي أشار إلى أن الحصيلة غير نهائية، وسط تقديرات بوجود أعداد أخرى من الأكاديميين المستهدفين. أيضاً، ذكر «المرصد» أن إسرائيل دمّرت على نحو مباشر وممنهج كل الجامعات في قطاع غزة المحاصر، على مراحل.

بداية حملة جوية في المدينة

نازحو رفح يرفضون «تهجيراً ثانياً»

غزة - **يوسف فارس**

في الوقت الذي تزداد فيه مخاوف مئات آلاف النازحين من توجّه جيش الاحتلال إلى تنفيذ عملية عسكرية كبيرة في مدنية رفح، ويؤكد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أنه لا تزال هناك أربع كتائب عسكرية تابعة لـ"القسام" في المدينة، بدأت الطائرات الحربية الإسرائيلية، في الأيام الأخيرة، تنفيذ عمليات استهداف جوي لعدد من المنازل الآمنة، إذ اغتالت، الخميس الماضي، الصحافي زكريا أبو غالي رفقة عائلته، بقصف منزله في حي تل السلطان في رفح. كما اغتالت، السبت، ثلاثة من كوادر الأجهزة الأمنية، من بينهم مسؤول جهاز المباحث العامة في الشرطة الفلسطينية.

وتشير الشهادات الميدانية التي يوردها الأهالي من المدينة، إلى أن حدّة القصف الإسرائيلي تصاعدت خلال الأسبوع الماضي، وأن المناطق الغربية والشرقية من رفح، تشهد عمليات قصف بالطائرات الحربية، آخرها نهار يوم أمس، حين استهدفت منزلاً يؤوي نازحين، ما تسبّب باستشهاد 25 نازحاً وإصابة العشرات. وفيما تتصاعد المواقف الدولية والمحلّية المحذّرة من مغبّة التوغّل البري في رفح، حيث نزح نحو 1.4 ملايين شخص، فضلاً عن 50 ألفاً من سكانها الأصليين، وفي الوقت الذي تحدّث فيه المراسل العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، يوسي يهوشع، عن أن الجيش ينوي إنهاء العملية في مدينة خانيونس، ثم نقل أهالي رفح إليها، أكدت الجبهة الداخلية، في بيان نشرته نيابة عن السكان، أن النازحين إلى المدينة قرّروا عدم الانصياع لتهديدات العدو بإخلائها. وقالت عائلات رفح، في بيان نُشر عبر الإنترنت: "لن نقبل بالعودة إلى ديارنا في الشمال، وترك أهالي رفح الذين استقبلونا وفتحوا لنا قلوبهم قبل بيوتهم، وقاسمونا لقمتهم وملبسهم وشريهم، لن نتركهم وحدهم (...) اتّخذنا القرار ولن يحدث إلا ما كتبه الله لنا، كما نحو الأحرار في مصر وشعبها الأبي الجميل، للضغط على حكومتهم لوضع حدّ ومنع عملية رفح". كذلك، نشرت مصادر نقلاً عن قبائل سيناء، استعداد الأخيرة للمشاركة في الحرب إلى جانب أهالي قطاع غزة، في حال شنّ جيش العدو عملية في رفح. وتداول نشطاء مصريون مشاهد لنقل الجيش المصري عشرات الآليات والمدرّعات إلى الحدود مع قطاع غزة.

وفي السياق نفسه، أكّدت حركة "حماس"، في تصريح صحافي، أن أيّ جهد عسكري يمكن أن يطاول مدينة رفح، سيقود بالضرورة إلى نسف تفاهمات صفقة تبادل الأسرى بشكل كلّي. وأضاف مصدر في الحركة، في تصريحات صحافية نقلتها فضائية "الأقصى": "تتنياهو يحاول التهرّب من استحقاقات صفقة التبادل بارتكاب إبادة جماعية وكارثة إنسانية جديدة في رفح (...) ما لم يحقّقه نتنياهو وجيشه النازي خلال أكثر من أربعة أشهر من الحرب، لن يحقّقاه مهما طالت الحرب". وعلى خط موازٍ، تزداد الأوضاع المعيشية سوءاً، إذ يؤكد أحمد سعد، وهو نازح من شمال مدينة غزة إلى المدينة، أن حالة التوتر التي يتسبّب بها القصف المستمرّ، أدّت إلى شحّ الكثير من البضائع. ويقول، في حديثه إلى "الأخبار"، إن "حالة الذعر من القصف، واستهداف قوات الشرطة التي تحاول تأمين وصول المساعدات إلى المدينة، تسبّبا باختفاء كميات كبيرة من البضائع من الأسواق، وارتفاع أسعار السلع إلى عشرات أضعافها".

(أ ف ب)

محرقة دبابات في «الصناعة»: الاحتلال يهشّم واجهة غزّة التجارية

غزة - **يوسف فارس**

فيما يواصل جيش العدو تعميق عملياته البرية في مدينة خانيونس، جنوبي قطاع غزة، والتي قال رئيس أركانه، هيرتسي هليفي، إن العمليات فيها ما زالت بعيدة عن نهايتها، شهدت خريطة الميدان في مناطق شمال وادي غزة، خلال الأيام الماضية، تغيّرات كبيرة، إذ انسحبت دبابات الاحتلال من القاطع الجنوبي الغربي لمدينة غزة، بعد توغّل استمر نحو أسبوعين. وفي المقابل، تقدّمت الدبابات الإسرائيلية في بلدة بيت حانون، أقصى شمال القطاع، وفي المناطق الغربية لمدينة غزة، والتي جالت فيها «الأخبار»، دمّرت دبابات العدو مئات المنازل والمؤسسات الصحية والحكومية، وقامت آلياته بتجريف الشوارع.

ففي شارع الشهداء، أحرق هذا الجيش مستشفى «أصدقاء المريض»، وهو المرفق الصحي الوحيد الذي كان يقدّم خدمة إجراء العمليات الجراحية. كذلك، دمّر كلّ مباني «مجمّع عرفات للشرطة» المعروف بـ«الجوازات». أما في منطقة الصناعة، غرب المدينة، فقد استقدم العدو حفّارات كبيرة، للبحث عن النفق نفسه الذي كان قد قصفه خلال معركة «سيف القدس» عام 2021. وهناك، اقتحمت دبابات الاحتلال مبنى رئاسة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «أونروا»، ومبنى التدريب المحاذي له، فضلاً عن تفجير معظم مباني جامعة الأقصى الحكومية. وبدا واضحاً، أن التوغّل الأخير، استهدف تدمير أكبر قدر من الواجهة التجارية والحضارية

> خلال جولة لـ «الأخبار» في شارع الشهداء في غزة، تبدّت آثار الدبابات الإسرائيلية المُدمّرة

للمدينة. وخلال جولة «الأخبار» في شارع الشهداء، تبدّت آثار الدبابات الإسرائيلية المدمّرة، حيث أعلنت المقاومة تمكّنها، خلال أيام التوغل، من تدمير نحو 12 دبابة، واستهداف 8 بجروح خطيرة. وقالت إن «أوضاع المصابين تزداد خطورة، في ظل عدم القدرة على تقديم العلاج الملائم لهم، ويتحمّل العدو الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن حياة هؤلاء في ظل القصف والعدوان».

ولم تؤثر التوغلات وعمليات التدمير الإسرائيلية في فعّالية المقاومة وحضورها في كلّ محاور القتال. ففي مدينة خانيونس، وتحديداً في بلوك "ج"، وزّع الإعلام الحربي التابع لـ«سرايا القدس»، مقطعاً مصوّراً، يُظهر قيام مقاوميها باستهداف قوة راجلة كانت تتحصّن في أحد المنازل، بقذيفة «آر بي جي». كما يُظهر مقاومي السرايا وهم ينتقلون من بيت إلى آخر، ويصلون إلى نقطة لا تبعد عن المنزل المُستهدَف، سوى بضعة أمتار، فيما أعلنت «قوات عمر القاسم»، الذراع العسكرية لـ«الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين»، تمكّن مقاوميها من تفجير عبوة شديدة الانفجار، بأحدى الليات العدو في محيط مستشفى ناصر غرب مدينة خانيونس. كذلك، أكّدت تمكّن مقاوميها من تفجير دبابة بقذيفة «آر بي جي» في المحور نفسه. أيضاً، أعلنت «كتائب شهداء الأقصى»، الذراع العسكرية لحركة «فتح»، تمكّنها من قصف تحشّدات العدو في القاطع الغربي لخانيونس بقذائف الهاون، وأكدت تمكّن مقاوميها من تفجير دبابة «ميركافا» بقذائف «آر بي جي».

رأم الله - **احمد العبد**

أطلقت إسرائيل، منذ السابع من أكتوبر، العنان لجنون مستوطنيها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلّة، لارتكاب ما يحلو لهم من مجازر بحقّ الفلسطينيين، رافعةً أيضاً الكوابح عن البناء الاستيطاني، من دون أيّ اكتراث للانتقادات الدولية الخجولة، ومستغلّةً حرب الإبادة التي ترتكبها في قطاع غزة، لتمرير ما لديها من مخطّطات، كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية، يوم أمس، آخر فصولها. ويبدو أن حكومة بنيامين نتنياهو تتجه، في هذا السياق، إلى إنشاء حيّ يهودي جديد في القدس الشرقية، يحمل اسم «نوبي راحيل»، وسيضمّ 650 وحدة سكنية ستُبنى على بعد أمتار قليلة من منازل السكان الفلسطينيين في حيّ أم طوبا جنوب شرق المدينة، بحسب المخطّط الأوّلي. وذكرت الصحيفة أن مشروع الحيّ هو «نتيجة لمبادرة مشتركة بين المشرف العام في وزارة العدل الإسرائيلية، وشركة عقارية يسيطر عليها نشطاء يمينيون، ويُعدّ واحداً من أربعة أحياء استيطانية روّجت لها السلطات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، في الجزء الشرقي من مدينة القدس».

وتتماهى حكومة الاحتلال ومؤسّساتها مع توجّهات الجماعات اليمينية المتطرّفة، فيما تتواطأ المحاكم مع تلك الجماعات لتسهيل تهويد القدس، على غرار القرار المؤقّت الذي صدر في السادس من الجاري، وقضى بإغلاق موقف مركبات أرض سوق الجمعة، قرب الزاوية الشمالية الشرقية لسور القدس. وكانت طواقم بلدية الاحتلال، وما يسمّى «سلطة الطبيعة»، قد اقتحمت الأرض المذكورة في اليوم السابق، وجرفتها وأغلقتها، علماً أن المكان المستهدَف ملاصق للمقبرة اليوسفية التي تعرّض جزء منها أيضاً للسلب بهدف إقامة «حديقة وطنية»، مجاورة لسور القدس وبابَي الأسباط والساهرة. ودائماً ما حاولت بلدية الاحتلال الاستيلاء على هذا الموقف بحجّة قربه من السور الشرقي للبلدة القديمة، وباعتباره جزءاً من الحدائق التهويدية المحيطة بمدينة القدس. وجرى ذلك من خلال قضايا رفعتها على أصحاب الأرض منذ عام 2018، لكنها فشلت في إثبات الملكية العامة للموقف، الذي تبلغ مساحته 1260 متراً مربعاً، ما دفعها إلى إصدار أمر بالاستيلاء على الأرض، ووضع نصب للجندي المجهول على مدخل المقبرة اليوسفية الملاصقة للسور الشرقي، قبل أن تقرر محكمة الاحتلال إغلاق المكان إلى أن تبتّ في ملكيّته.

وبحسب الخبراء، فإن هذه المنطقة مستهدَفة لمصلحة مشروع استيطاني يتضمن إقامة 32 وحدة سكنية في داخل البلدة القديمة، وتحديداً في منطقة برج اللقلق، حيث تتذرع سلطات الاحتلال بأن المنطقة تم تخصيصها عام 1966 (إبان العهد الأردني) لإقامة حديقة للفلسطينيين، وبأنها سُجّلت باسم بلدية القدس آنذاك، ما يعني تالياً أن البلدية الحالية هي الوريثة.

وسيشكّل إنشاء بؤرة استيطانية في منطقة برج اللقلق خطوة كبيرة نحو تهويد البلدة القديمة في القدس، وخاصة أن البرج يقع في الزاوية الشمالية الشرقية من سور القدس، ويعود إلى ما قبل 660 عاماً، فيما يُعدّ من أشهر معالم المدينة. ويجسّد الاستيطان فيه الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على مصادرة الأراضي تحت مسمّيات المصلحة العامة، ومصادرة أملاك «الغائبين»، ومن ثم البدء بتطويق الأحياء الفلسطينية بالمستوطنات الإسرائيلية، قبل اختراقها بالبؤر الاستيطانية.

على أن الكشف الاستيطاني الأخير، لم يكن الوحيد منذ بدء العدوان على غزة؛ ففي كانون الأول الماضي، صادقت سلطات الاحتلال على قرار بناء «أول مستوطنة جديدة في القدس الشرقية منذ عام 2012»، يوضح مخطّطها أنها تضمّ 1,792 وحدة سكنية، ستقام على أراضي بلدة صور باهر في القدس الشرقية. وحول هذا المشروع، قالت منظمة «عير عميم» الحقوقية الإسرائيلية، إنه «لولا الحرب لأُثيرت ضجّة كبيرة، إنه مشروع إشكالي للغاية بالنسبة إلى امتداد الدولة الفلسطينية بين جنوب الضفة الغربية والقدس الشرقية»، متّهمة سلطات الاحتلال باستغلال الحرب على غزة لبناء هذه المستوطنة، ومحذّرة من تداعيات ذلك على المستقبل السياسي للمدينة.

وإلى المشاريع الاستيطانية، ارتفعت وتيرة

> تتعرّض مقابر المسلمين في القدس لحملة اعتداءات متصاعدة على غرار ما تتعرّض له المساجد

اعتداءات المستوطنين في القدس، ومنها استيلاؤهم على مسجد عكاشة شمال غرب القدس، وتحويلهم إياه إلى كنيس يهودي، بزعم أن فيه قبراً يعود إلى بنيامين، شقيق النبي يوسف. وقد وضع المستوطنون شمعدانات داخل المقام ولفائف توراتية، وشرعوا يصلّون أمام شواهد قبور إسلامية مغطاة بأقمشة بيضاء. وكان المسجد قد تعرّض، خلال أحداث «ثورة البراق» في آب عام 1929، لاعتداءات كبيرة من المستوطنين، حيث جرى تدمير محتوياته بعد اقتحامه وتدنيسه. وبعد احتلال القدس عام 1948، أُغلق المسجد بشكل كامل ونهائي، وتحوّلت المنطقة المحيطة به إلى أحياء للمستوطنين، علماً أن بناءه الأول يعود إلى العهد المملوكي، والحالي إلى الفترة العثمانية، وهو يحظى بموقع استراتيجي على طريق القدس - يافا، استخدمه المسافرون كمحطة استراحة.

كذلك، تتعرّض مقابر المسلمين في القدس لحملة اعتداءات متصاعدة، لم تقتصر على مقبرة اليوسفية أو مسجد عكاشة، بل استهدفت أيضاً مقبرة باب الرحمة الإسلامية، قبل أيام، باعتداء شنيع، بعدما قام «أحد المستوطنين باقتحام المقبرة الملاصقة للمسجد الأقصى، وتعليق رأس حمار على أضرحة الصحابيَين الجليلين: شداد بن أوس، وعبادة بن الصامت، ثم تبع ذلك اقتحام أعداد من قوات الاحتلال للمقبرة». والجدير ذكره، هنا، أن «باب الرحمة» تحظى بأهمية خاصة لدى المسلمين، إذ يعود تاريخها إلى ما قبل 1400 عام، كما تحتضن قبور صحابة وعلماء وقيادات وشهداء الفتوحات الإسلامية عبر التاريخ، وتقع شرقي المسجد الأقصى على مساحة تُقدّر بنحو 23 ألف متر مربع.

عروض التهدئة الأميركية تتجدّد تواصل نشط سعودي - يمني

صنعاء - **رشيد الحداد**

رغم تصاعد العدوان الأميركي - البريطاني على سواحل مدينة الحديدة الواقعة على البحر الأحمر، خلال الأيام القليلة الماضية، إلى أعلى المستويات، إلا أن تلك الغارات لم تحدّد عمليات قوات صنعاء البحرية. لا بل على العكس، كثّفت الأخيرة عملياتها في البحر الأحمر وخليج عدن، وفق تأكيد التقارير اليومية الصادرة عن القيادة المركزية الأميركية، والتي كشفت عن تركّز هجمات القوات اليمنية على البوارج والمدمّرات الأميركية والبريطانية. وأكّدت مصادر عسكرية مطّلعة في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن العمليات الأخيرة التي تتعرّض لها البحريتان الأميركية والبريطانية في البحر الأحمر وخليج عدن، جاءت في أعقاب مزاعم وزارة الدفاع الأميركية عن استهداف 100 صاروخ ومنصة إطلاق للطائرات المُسيّرة في اليمن. وأشارت المصادر إلى أن «هناك مبالغة أميركية في عرض نتائج عمليات واشنطن». وفي الوقت نفسه، شيّعت القوات الصحية اليمنية، أول من أمس، 17 من منتسبيها كانوا استشهدوا في الغارات الأميركية والبريطانية، متوعّدة في بيان بالانتقام لهؤلاء. وفي ظل ارتفاع حالة الاستنفار في أوساط تلك القوات التي تستعد للرد على التصعيد الأميركي - البريطاني الأخير، أكّد نائب وزير خارجية صنعاء، حسين العزي، في منشور على منصة «إكس»، أن «الوضع مرشّح للانفجار على نطاق واسع. وفي حال انفجار البركان، لن يتوقف إلا بإنهاء عسكرة البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن». ولكن في موازاة التصعيد والتهديد، لا تزال واشنطن تقدّم العرض تلو الآخر لليمنيين للتهدئة. وفي هذا السياق، عرض السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، على صنعاء وقف الهجمات في البحر الأحمر، مقابل التراجع عن قرار تصنيف الحركة على لائحة الإرهاب. ووفقاً لمصادر سياسية مطّلعة تحدثت إلى «الأخبار»، فإن صنعاء لم تعر هذا العرض، الذي يُعد الثاني في غضون أيام، أي اهتمام. وسعت إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لمواجهة كل التداعيات المحتملة، نتيجة دخول القرار الأميركي حيز التنفيذ في 16 من الشهر الجاري.

> صنعاء تتحرّك دبلوماسياً باتجاه روسيا وإيران، فضلاً عن التواصل مع الصين ودول عربية

وجاء العرض المذكور في أعقاب تهديدات أطلقها المبعوث الأميركي لدى اليمن، تيم ليندركينغ، خلال زيارته الأخيرة للمنطقة، باتخاذ إجراءات جديدة تمكّن واشنطن من السيطرة على الوضع في البحر الأحمر، وتلويحه بإفشال مسار السلام في البلاد ما لم تتوقّف الهجمات اليمنية. وواجهت صنعاء مساعي واشنطن لتقويض هذا المسار، بحراك دبلوماسي موازٍ قام به وفدها المفاوض، إلى روسيا وإيران، فضلاً عن التواصل مع الصين ومع دول عربية. وكمؤشر إلى وجود توافق بين السعودية وحركة «أنصار الله» بشأن عملية السلام، أجرت صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، حواراً مع رئيس وفد صنعاء، محمد عبد السلام، نشرته الخميس الماضي، أكّد فيه الأخير

> أن «مفاوضات السلام مع الإخوة السعوديين تسير بشكل جيد»، مشيراً إلى أن «صنعاء تتبادل وجهات النظر مع المجتمع الدولي برعاية سلطنة عمان بخصوص الأحداث في البحر الأحمر». وأثار الحوار الذي تناولته وسائل إعلام سعودية، مخاوف «المجلس الرئاسي» الموالي لـ«التحالف»، والحكومة التابعة له، من انقلاب الرياض عليهما، ولا سيما أن موقف الرياض من العمليات اليمنية ضد الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر كان أقرب إلى صنعاء، فيما يعتبر «المجلس الرئاسي» تلك العمليات «تهديداً خطيراً للملاحة الدولية»، ووصفتها حكومته بـ«الإرهابية»، وتعهّدت تحريض المجتمع الدولي ضد «أنصار الله» على خلفيتها.

وجاء هذا في أعقاب رفض الرياض مطالب أميركية بتمويل العمليات العسكرية التي تعتزم الحكومة في عدن تنفيذها بدعم وشراكة أميركيين، على رغم قرار الحكومة السعودية، أمس، دعم موازنة حكومة عدن بمبلغ 250 مليون دولار. ويؤكد الموقف السعودي الرافض للتصعيد في البحر الأحمر وفي محافظة الحديدة، رغبة الرياض بالخروج من الحرب في اليمن. وأكّدت مصادر سياسية مقرّبة من حركة «أنصار الله»، لـ«الأخبار»، أن «الموقف السعودي من السلام في اليمن لا يزال إيجابياً، ويشجّع على المضي في التوقيع على اتفاق خارطة الطريق الأممية التي وافقت عليها الأطراف اليمنية أواخر كانون الأول الفائت». وأشارت إلى أن «التفاهمات التي تمّت بين صنعاء والرياض خلال اللقاءات المباشرة التي جرت العام الماضي لا تزال مستمرة»، وقلّلت من المخاطر التي سوف يشكّلها التصنيف الأميركي للحركة على عملية السلام، مؤكدة أن واشنطن «لم تكن وسيط سلام، حتى تعرقل مسار السلام».

ووفقاً للمصادر نفسها، فإن «صنعاء تتخاطب بهذا الشأن مع السعودية باعتبارها قائدة التحالف وصاحبة القرار على الحكومة الموالية له، وإن التواصل بين الطرفين لم يتوقف ولا يزال نشطاً، وهناك تفاهم سعودي - يمني على ضرورة وقف إطلاق النار والشروع في تنفيذ بنود خارطة السلام، وعلى رأسها صرف مرتّبات موظفي الدولة، مقابل إعادة إنتاج وتصدير النفط، وكذلك استئناف المفاوضات حول ملف الأسرى والمعتقلين، وفتح الطرقات بين المحافظات، والمطارات والموانئ». وكانت الرياض قد أكدت أن عمليات صنعاء في البحر الأحمر مرتبطة ارتباطاً كلّياً بما يجري في قطاع غزة، وقالت شركة «أرامكو» عملاق النفط السعودي، قبل أيام، إن صادرات المملكة لم تتضرّر جراء أحداث البحر الأحمر، وهو ما ينسف الرواية الأميركية التي تدّعي أن عمليات صنعاء تهدّد الملاحة الدولية.

صنعاء تحذّر من انفجار البركان (أ ف ب)

عبد اللهيان من دمشق: لخروج واشنطن الآن

التصعيد الأميركي لا يكبح المقاومة

علاء حلبي

بالتزامن مع الذكرى السنوية الرابعة لاستعادة الجيش السوري السيطرة على طريق حلب - دمشق بالقوة، بعد معارك مع فصائل «جهادية» مدعومة من أنقرة، استقبل الرئيس السوري، بشار الأسد، وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، حيث تمّت مناقشة جملة من القضايا المشتركة، بالإضافة إلى تسليم عبد اللهيان دعوة رسمية من الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، للأسد، لزيارة إيران. وركّز عبد اللهيان، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره السوري، فيصل المقداد، على ضرورة خروج القوات الأجنبية غير الشرعية، أي الوجود الأميركي في الشمال الشرقي من البلاد وفي أقصى الجنوب، بالإضافة إلى الوجود التركي في الشمال السوري.

ويأتي التأكيد الإيراني على ضرورة خروج هذه القوات، في سياق السياسة السورية - الإيرانية - الروسية المشتركة الرافضة لوجودها، كما يتزامن مع الحديث المتصاعد حول دراسة واشنطن إمكانية سحب جنودها من سوريا والعراق، على خلفية الخسائر البشرية والمادية في صفوفهم، والناجمة عن تصاعد هجمات المقاومة ضد القواعد الأميركية في كلا البلدين. وكان البنتاغون أشار، في تقرير تفتيشي حول مهام قواته، إلى تأثير استهدافات المقاومة المستمرة لقواعده، معتبراً أنها «حوّلت الاهتمام والموارد بعيداً عن مهمة مكافحة داعش»، بينما الأخيرة، في الواقع، تتّخذها واشنطن ذريعة لتدخّلها العسكري في العراق وسوريا ضمن ما يُعرف بـ«عملية العزم الصلب». ورأى معدّ التقرير، المفتش العام في قيادة «قوة المهام المشتركة»، روبرت ستروش، أن «التأثيرات المشتركة للصراع بين إسرائيل وحركة حماس وزيادة هجمات الميليشيات الإيرانية أدّت إلى بيئة عملياتية أكثر تحدياً لعملية العزم الصلب»، حيث تسببت، وفق التقرير، بتغيير «تحويل الموارد العسكرية الأميركية نحو التهديدات المباشرة، وتأجيل أو إلغاء ارتباطات القادة الرئيسيين»، بالإضافة إلى تغيير «نموذج التشغيل بهدف ضمان سلامة وأمن قوات التحالف». كذلك، أعلن ستروش توقف العمل عن بناء القنصلية الأميركية في أربيل، بعدما تعرّض التجمع القنصلي لعمليات عديدة، بالإضافة إلى استهداف إيراني مباشر لنشاط مرتبط بالموساد الإسرائيلي فيه.

وفيما كان يُفترض الانتهاء من بناء التجمع في تشرين الأول 2024 مقابل 795 مليون دولار، قال المفتش العام للبنتاغون إن «الانقطاعات ستؤدي على الأرجح إلى نفقات إضافية وتأخير اكتمال المشروع، فيما لا يزال الموظفون ينتظرون الموافقة على إعادة تعبئة القوى العاملة في مجال البناء». بدورها، تتابع فصائل المقاومة عمليات استهداف القواعد الأميركية، بالرغم من القصف الأميركي الانتقامي على خلفية مقتل ثلاثة جنود أميركيين في قاعدة أميركية في أقصى جنوب الأردن، بمحاذاة الحدود السورية، قرب منطقة التنف، نهاية الشهر الفائت، إذ تعرّضت القواعد الأميركية في معمل «كونيكو للغاز» و«حقل العمر» النفطي، في دير الزور، لسلسلة هجمات بطائرات مُسيّرة، أعلن مسؤولون أميركيون التصدي لستٍ منها، بالتزامن مع الإعلان عن استقدام تعزيزات عسكرية ولوجستية إلى هذه القواعد، بهدف زيادة التأمين الجوي. كما شملت التعزيزات قاعدة التنف عند المثلث الحدودي مع الأردن والعراق.

وعلى خطّ موازٍ، يستبطن تكثيف التحركات السياسية والاستخباراتية الفرنسية في مناطق سيطرة «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، مساعي باريس إلى محاولة ملء الفراغ المتوقّع في حال انسحاب القوات الأميركية، الأمر الذي يذكّر بتحركات فرنسية مشابهة جرت خلال فترة تولي الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الذي حاول سحب قواته من سوريا، قبل أن يعدل عن قراره ويركّز الوجود العسكري الأميركي في منطقة التنف التي تُعتبر جزءاً من منظومة حماية إسرائيل، بالإضافة إلى المناطق النفطية في شمال شرقي البلاد. وفي السياق، ذكرت مصادر كردية أن المبعوث الفرنسي إلى مناطق سيطرة «قسد»، فابريس ديبليشان، أجرى سلسلة لقاءات مع مسؤوليها حول «سبل دعم فرنسا للكيان الكردي في سوريا في حال انسحبت واشنطن»، مذكّراً بالمواقف الفرنسية الداعمة لـ«الإدارة الذاتية» و«قسد». وبينما تحاول باريس تسويق دعمها لـ«قسد» على أنه مرتبط بـ«ضمان حقوق جميع مكوّنات المنطقة في دستور سوريا المستقبل ومن ضمنهم الأكراد»، تشير مصادر كردية، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن فرنسا تنظر إلى مواقع سيطرة «قسد» وقربها من مواقع انتشار القوات التركية على أن ذلك ورقة رابحة يمكن استعمالها للضغط على أنقرة، وهي السياسة نفسها التي تتبعها واشنطن في سوريا. غير أن المصادر تشكّك في قدرة باريس على ملء هذا الفراغ في ظل فشلها سابقاً، عندما استثمرت موسكو الانكفاء الأميركي في شمال شرقي البلاد وقامت بالتمدّد.

> يستبطن تكثيف التحركات الفرنسية في مناطق سيطرة «قسد»، مساعي باريس إلى محاولة ملء الفراغ المتوقع في حال انسحاب القوات الاميركية

من جهته، نفى قائد «قسد»، مظلوم عبدي، ما تناقلته وسائل إعلام أميركية، بينها «فورين بوليسي» و«المونيتور»، حول دفع واشنطن، «قسد»، إلى التعاون مع دمشق، ضمن خطة تهدف إلى انسحاب القوات الأميركية من سوريا، مشيراً إلى أنه «تلقّى تطمينات قوية من المسؤولين الأميركيين بأن أي انسحاب للقوات الأميركية من سوريا ليس مطروحاً الآن، ولا في المستقبل القريب». وهي تصريحات مشابهة أيضاً لتلك التي خرجت عن «قسد» خلال بدء ترامب سحب قواته، حين تلقّى الأكراد تطمينات أميركية بعدم الانسحاب، ليتبيّن لاحقاً زيفها، ما دفع «قسد» إلى محاولة التقارب مع دمشق بواسطة روسية، قبل أن تنسحب من تلك المفاوضات بعد عدول واشنطن عن قرارها.

جولة تفاوض ثانية مع واشنطن: لا تعويل عراقياً على «انسحاب ودّي»

بغداد - **فقار فاضل**

تسير جولة المفاوضات الثنائية بين بغداد وواشنطن، بشأن جدولة الانسحاب لقوات «التحالف الدولي» من العراق، والتي يفترض أن تكون استؤنفت، أمس، في أجواء من الضبابية، نظراً إلى تأثرها بأجواء التوتّر والتصعيد بعد الهجمات المتبادلة الصباح، وإغتيال القيادي البارز في «كتائب حزب الله العراق»، أبو باقر الساعدي، الأسبوع الماضي. وسيكون من شأن ذلك التقليل، وفقاً لمطلعين على الموضوع الأمني، من فرص نجاحها، خصوصاً وسط تأكيد قيادات في المقاومة العراقية أنّ الولايات المتحدة ليست لديها نية الانسحاب من العراق في الوقت الحالي. ويجري البلدان محادثات منذ كانون الثاني الماضي حول مستقبل وجود «التحالف» في الأراضي العراقية، ولكن بعد أقل من أسبوع من بدء تلك المفاوضات، حصلت الضربات الأميركية على العراق، ثم الاغتيالات، ما أثّر في سيرها.

وقد تمضي المفاوضات تحت ضغط نيران المقاومة والضربات الأميركية على مقرات «الحشد الشعبي»، وهذه، وفقاً للمتابعين للوضع الحالي، وصفة لإفشالها أو تعليقها حتى إشعار آخر كما حدث في عهود الحكومات السابقة، فضلاً عن رغبة بعض القوى السياسية السنية والكردية في بقاء قوات «التحالف» على أرض بلاد الرافدين لأسباب مختلفة. وتؤكد مصادر عراقية قريبة من الحكومة، لـ«الأخبار»، أن نجاح الحوار بين بغداد وواشنطن قد «أصبح صعباً جداً بعد هجوم الأردن (الذي قُتل فيه 3 جنود أميركيين) وجُرح العشرات غيرهم»، واصفة خروج القوات الأميركية من العراق بـ«الحلم».

وكان قد خلص البرلمان، في جلسته التداولية بشأن مصير قوات «التحالف» والتي عقدها مساء أول من أمس، إلى رفع مقترح قانون إلى لجنتي الأمن والدفاع والقانونية النيابية يقضي بإخراج تلك القوات، إلى جانب دعوته الحكومة إلى تطبيق قرار برلماني سابق للغرض نفسه. وتغيّب النواب التابعون للقوى السنية والكردية عن الجلسة، ما لاقى انتقاداً من الأوساط الشعبية والسياسية، كونه يمثل تهرّباً من حماية السيادة الوطنية عبر توحيد المواقف بين جميع المكونات العراقية. وتعليقاً على استئناف المفاوضات، يؤكد المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة، اللواء يحيى رسول، أن «الحوار الثنائي بين العراق والولايات المتحدة هو من ضمن

> قد تمضي المفاوضات تحت ضغط نيران المقاومة والضربات الأميركية على مقرات «الحشد الشعبي»

أولويات الحكومة الحالية، وستكون نتائجه لمصلحة كل العراقيين»، مضيفاً، في تصريح إلى «الأخبار»، أنّ القائد العام للقوات المسلحة (رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني) «يعمل على التهدئة، وتخفيف الصراع المشتعل في المنطقة، ولا سيما التصعيد في الساحة العراقية». ويبيّن أن «المفاوضات جاءت لغرض التفاهم ووضع خطة عمل مشتركة بين بغداد والجانب الأميركي بشأن مستقبل قوات التحالف الدولي، وكيفية تعامله مع الجانب العراقي».

في المقابل، يقول النائب عن «الإطار التنسيقي»، حسن سالم، لـ«الأخبار»، إن «الحوار مع أميركا ليس منه جدوى، من دون وقف انتهاكاتها للسيادة العراقية، والابتعاد عن استهداف القيادات الوطنية في الحشد الشعبي وجميع فصائل المقاومة». ويشير إلى أنّ «الحكومة العراقية، وكذلك المقاومة العراقية، ملتزمتان بأصول الحوار والتفاوض مع الولايات المتحدة، ولكن الأخيرة أثبتت أكثر من مرّة عدم التزامها بالاتفاقيات المعقودة مع الجانب العراقي»، مطالباً الحكومة «بتسريع الإجراءات لإنهاء الوجود الأجنبي في البلاد، لأننا لسنا بحاجة إليه من ناحية المشورة والتدريب لقواتنا الأمنية».

> قد تمضي المفاوضات تحت ضغط نيران المقاومة والضربات الاميركية على مقرات «الحشد الشعبي»

ويشدد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، مهدي تقي امرلي، بدوره، على أن «قرار البرلمان هو قرار الشعب وعلى الحكومة العراقية تطبيقه فوراً»، معتبراً، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «المرحلة الحالية قد تخرج عن السيطرة نتيجة الأحداث، وقد يكون الكل خاسراً فيها». ويضيف أن «البرلمان قرّر تشريع قانون يلزم السلطات التنفيذية إخراج القوات الأجنبية، ولا سيما الأميركية، التي ارتكبت أبشع الجرائم وقتلت قيادات في المقاومة الإسلامية». ويؤكد أمرلي أن «لجنة الأمن والدفاع ستكون مشرفة ومتابعة للمفاوضات بين الجانبين الأميركي والعراقي، وسيكون لنا تقييم لهذا العمل». ويختم بالقول إن «هناك قرارات مهمة ستخرج من البرلمان في الأيام المقبلة، فضلاً عن استضافة القائد العام للقوات المسلحة ووزراء الداخلية والدفاع والخارجية وضباط كبار لمناقشة مجريات المفاوضات والاطّلاع عليها بشكل دقيق».

ومن جانبه، يلفت القيادي في «الحشد الشعبي»، علي الفتلاوي، أنّ «المفاوضات بين العراق وأميركا لا تشكّل أهمية قصوى لدى فصائل المقاومة، فهم يرون أن المحتل لا تردعه سوى القوة والمواجهة العسكرية واستهداف مصالحه». ويلفت، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «بعض الفصائل أمهلت الحكومة وعلّقت عملياتها العسكرية، ولكنّ هناك وقتاً محدداً وربما ستعود الهجمات بقوة في حال بقيت القوات الأميركية على الأرض واستهدفت مقرات فصائل الحشد الشعبي وقياداته». ويضيف أنّ «المقاومة متوجّسة من التحركات الأميركية، ولهذا تتعامل بحذر عبر مواقفها أو مواجهتها العسكرية منذ بداية حرب إسرائيل على غزة».

أما المفكر السياسي، غالب الشابندر، فيرى أنّ «فكرة خروج القوات الأميركية مستبعدة، وإن حدث، فستترتّب عليه تداعيات كثيرة منها سحب بعض الدول الأوروبية سفاراتها من البلاد». ويضيف أن «الولايات المتحدة قالتها علانية إنها لن تنسحب من البلاد، فهذه المفاوضات هي فقط شكلية لا أكثر ولا أقل». ويلفت إلى أنّ «هناك قوى سياسية كالسنة والكرد وجزءاً من الشيعة ليسوا مقتنعين بقرار انسحاب قوات التحالف، وبالتالي أعتقد أن فكرة انسحابهم لن تتحقق بسهولة».

نقابة المحضرين
بيروت

دعوة الهيئات العامة للفروع لترشيح ممثليها لعضوية مجلس النقابة

عملاً بالمواد ٢٩ و٣٠ و٤٧ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد ١.٥ و٢.٥ من النظام الداخلي تدعى كل من الهيئات العامة للفرعين التاليين:

- فرع المهندسين المدنيين الاستشاريين
- فرع المهندسين الزراعيين وذوي الاختصاصات المختلفة

لعقد جلسة في دار النقابة - بيت المهندس يوم الأحد في ١٠ آذار ٢٠٢٤ لترشيح خمسة ممثلين من كل فرع لعضوية مجلس النقابة.

- تجري عملية الانتخاب وتفتح صناديق الاقتراع ابتداء من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة الخامسة بعد الظهر حيث تقفل صناديق الاقتراع ويباشر بعملية الفرز.
- تقدم الترشيحات إلى مجلس النقابة حتى موعد أقصاه يوم الجمعة ١ آذار ٢٠٢٤ حتى نهاية الدوام الرسمي الساعة الثالثة بعد الظهر.

يكون انعقاد الهيئة العامة لكل فرع قانونياً مهما بلغ عدد الحاضرين وتجري الانتخابات على دورة واحدة وبالأكثرية النسبية ويشارك فيها المهندسون اللبنانيون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المالية المنصرمة قبل أول آذار ٢٠٢٤.

دعوة الهيئات العامة للفروع لانتخابات تكميلية لممثليها في هيئة المندوبين

عملاً بالمواد ٢٢ و٢٣ و٢٧ و٧٥ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد ١.٤ و٢.٤ و٣.٤ و٤.٥ من النظام الداخلي تدعى الهيئات العامة لكل من فروع النقابة السبعة المنصوص عليها في المادة ٦ - ١ من النظام الداخلي لانتخابات تكميلية لممثليها في هيئة المندوبين بدلاً من الذين انتهت ولايتهم في دار النقابة - بيت المهندس يوم الأحد في ١٠ آذار ٢٠٢٤.
يباشر بعملية الانتخاب وتفتح صناديق الاقتراع من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الخامسة بعد الظهر حيث تقفل صناديق الاقتراع ويباشر بعملية الفرز.
إن العدد المطلوب لإكمال ممثلي الفروع استناداً إلى المادة ١.٤ والمادة ٥.٤ من النظام الداخلي هو ٢١٣ مندوب مقسمين كما يلي:

الفرع الأول: فرع المهندسين المدنيين الاستشاريين ٦٩ موزعين على الفئات كما يلي:
فئة ب: ٢٢ فئة ج: ١٢ فئة د: ٢٥

الفرع الثاني: فرع المهندسين المعماريين الاستشاريين ٥١ موزعين على الفئات كما يلي:
فئة ب: ٢٢ فئة ج: ٥ فئة د: ٢٤

الفرع الثالث: فرع مهندسي الكهرباء الاستشاريين ٥٤ موزعين على الفئات كما يلي:
فئة ب: ١٣ فئة ج: ١٥ فئة د: ٢٦

الفرع الرابع: فرع مهندسي الميكانيك الاستشاريين ٢٩ موزعين على الفئات كما يلي:
فئة ب: ٨ فئة ج: ١٢ فئة د: ٩

الفرع الخامس: فرع المهندسين المتعهدين وأصحاب المصالح والمهندسين العاملين لديهم ٧٣ موزعين على الفئات كما يلي:
فئة ب: ١٧ فئة ج: ٢٢ فئة د: ٣٣

الفرع السادس: فرع المهندسين العاملين في القطاع العام ١١ موزعين على الفئات كما يلي:
فئة ب: ٢ فئة ج: ٢ فئة د: ٧

الفرع السابع: فرع المهندسين الزراعيين وذوي الاختصاصات المختلفة ٢٧ موزعين على الفئات كما يلي:
فئة ب: ١٢ فئة ج: ٦ فئة د: ٩

- تقدم الترشيحات لممثلي الفروع في هيئة المندوبين إلى مجلس النقابة في موعد أقصاه يوم الجمعة ١ آذار ٢٠٢٤ حتى نهاية الدوام الرسمي الساعة الثالثة بعد الظهر.
- يكون انعقاد الهيئة العامة لكل فرع قانونياً مهما بلغ عدد الحاضرين وتجري الانتخابات على دورة واحدة وبالأكثرية النسبية ويشارك فيها المهندسون وفقاً للأنظمة الداخلية للنقابة.

النقيب
عارف ياسين

تقرير

سلّة تنازلات لإرضاء المزارعين
بروكسل تخشى توسّع «الثورة»

لندن - **سعيد محمد**

مع تصاعد احتجاجات المزارعين، الذين نزلوا بجراراتهم إلى عدد من المدن الكبرى في فرنسا ورومانيا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وبولندا وهولندا ولاتفيا وبلجيكا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، في الأسابيع القليلة الماضية، شرعت بيروقراطية بروكسل (مقرّ المفوضية الأوروبية)، كما الحكومات في بعض العواصم، في تقديم تنازلات متلاحقة لهؤلاء، تجنّباً على ما يبدو لاحتمال توسُّع نطاق الاحتجاجات لتشمل العاملين في قطاعات اقتصادية أخرى. وهكذا، حصل المزارعون، في الأسبوع الماضي، على أكبر تنازل من جهة بروكسل، وذلك بعدما تخلّت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لايين، عن بنود واردة في قانون المناخ الخاص بالسياسات الخضراء الصديقة للبيئة. ومَنحت المفوضية المزارعين إعفاءات مؤقتة من قواعد تخصيص نسبة من الأراضي المزروعة للحفاظ على التنوع البيولوجي، وفرضت إجراءات للحدّ من إغراق الأسواق الأوروبية بالواردات الزراعية من قَبيل التزام المَزارع الأوروبية بتخصيص ما لا يقلّ عن 4% من الأراضي الصالحة للزراعة لمحاصيل غير تجارية، بهدف تحسين التنوع البيولوجي، وتقليل استخدام الأسمدة بنسبة 20%، إضافة إلى اشتراطها إجراء تناوب للمحاصيل، فضلاً عن فتح الباب أمام طوفان من المنتجات الزراعية الرخيصة الآتية من أوكرانيا، وربّما تالياً من دول «ميركوسور» في أميركا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، أوروغواي وباراغواي)، والتي قد لا تتوافق بالضرورة مع معايير صحية صارمة تُفرض على إنتاج المزارعين المحليين في القارة، وترفع من تكاليف إنتاجهم. ويخشى المزارعون نوابا ببروقراطيّي بروكسل الذين يعملون على إعادة النظر في أوجه إنفاق ميزانية الاتحاد الأوروبي الزراعية المشتركة - ما يقرب من 60 مليار يورو سنوياً -، بغرض جعلها أكثر استدامة، بدلاً من الاكتفاء بتحويل أكثر من ثلثي هذه الأموال على شكل مدفوعات دعم اجتماعي مباشر للمزارعين تحت عناوين مختلفة. وتسعى بروكسل، راهناً، إلى تحويل جزء من تلك الأموال لمواجهة أعباء دعمها لنظام كيف، والمصاريف المتوقّعة لتوسيع نطاق عضوية الاتحاد - ليشمل أوكرانيا -، فيما يقول المزارعون إن أقلّ من خُمُسهم فقط يستفيد أصلاً من تلك الأموال بحكم ضخامة حيازات كبار المزارعين، فيما لا تحصل الغالبية الساحقة من أصحاب الحقول الصغيرة إلا على الفتات.

ترى غالبية المزارعين تنازلات بروكسل «حلولًا قصيرة المدى» (أ ف ب)

> **استمرار احتجاجات المزارعين او تصعيدها بشكل دراماتيكي يمكن في النهاية ان يصبّ في مصلحة اليمين المتطرّف**

هذه التنازلات التي قدّمتها بروكسل جاءت، وفقاً لمراقبين، نتيجة ضغوط حاسمة مارسها عدد من عواصم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما أن النخب الحاكمة تخشى من توسّع ثورة المزارعين، الذين لا يزيد تعدادهم عن 4% من مجموع عدد السكان، لتصبح تمرّداً واسع النطاق يمتدّ ليشمل العمال في قطاعات أخرى تتعرّض بدورها لضغوط اقتصادية تسبّبت بها أساساً السياسات الأوروبية، إلى جانب عدد من العوامل الكلّية الأخرى. وتعاني الطبقات العاملة في أوروبا، كما معظم مستويات الطبقة الوسطى الحضرية، من الآثار السلبية لما يزيد على عقد من سياسات تقشّف تبنّتها الحكومات الأوروبية، على إثر الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والتي تعمّقت في العامين الأخيرين بسبب السياسات التي اتّبعتها المفوضية في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا، بعدما فرضت على حكومات الدول الأعضاء تحويل مليارات الدولارات لمصلحة نظام كييف على حساب الميزانيات العامة، ونقْل أرصدة ما يتوافر لديها من أسلحة إلى الجيش الأوكراني ثم رصد ميزانيات إضافية لاستبدالها بأسلحة حديثة. وفي الموازاة، فرضت أكثر من عشر حُزَم عقوبات تجارية ومالية على روسيا، سرعان ما ارتدّت على المواطنين الأوروبيين على شكل تضخم غير مسبوق في تكاليف الطاقة والكيميائيات والنقْل، ما دفع باقتصادات كانت مزدهرة حتى وقت قريب إلى دائرة الكساد والركود.

ويقول خبراء مختصون في الشؤون الأوروبية، إن استمرار احتجاجات المزارعين أو تصعيدها بشكل دراماتيكي يمكن في النهاية أن يصبّ في مصلحة اليمين المتطرّف، الذي يتوقّع كثيرون أن يحقّق مكاسب كبيرة في الانتخابات البرلمانية المقبلة للاتحاد الأوروبي (حزيران المقبل)، في وقت بهتت فيه الأحزاب اليسارية، ولم تُعِد قادرة على التعبير سياسياً عن أحوال الطبقات الأقلّ حظّاً. على أن أحزاباً في غير عاصمة أوروبية كانت تبنّت اتّجاهات سياسية بيئية متطرّفة لجذب ناخبي الطبقات العالية التعليم في المدن، وكذلك جماعات ضغط نخبوية معنية بتغيير المناخ، عدّت خضوع بروكسل وعواصم أوروبية أخرى لمطالب المزارعين، استجابة قصيرة النظر من السلطات الحاكمة لضغوط «لوبي» يمثّل أقليّة صغيرة من المجتمع، معتبرةً أنه يرسي سابقة خطيرة في الوقت الذي يحاول فيه الاتحاد الأوروبي تبنّي سياسات صناعية وزراعية واستهلاكية للحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويحذّر هؤلاء من أن التنازل لـ«لوبي الزراعة» تحت ضغط «ثورة الجرارات»، يعني بالضرورة تنازلات أخرى لكلّ مجموعة مصالح تقرّر اللجوء إلى الشارع للابتزاز. ولا يستبعد مراقبون أن يحفّز انتصار المزارعين، تكتّلات أخرى من مثل عمّال المصانع، والمعلّمين، ومنسوبي القطاع الصحي، ومستخدمي قطاعات البناء والنقْل، على التحرّك بغرض الحصول على مكاسب.

ويعتبر المزارعون أن هؤلاء السياسيين المهووسين بالقضايا البيئية ومسائل جانبيّة أخرى، ليسوا معنيين بـ«هموم ومخاوف الناس العاديين»، وهم - أي المزارعون -، رغم حصولهم على تنازلات لافتة من بروكسل، إلا أنّ غالبيتهم تراها حلولاً قصيرة المدى، كما أنهم ليسوا - وفقاً لتصريحات ممثّلين عنهم للصحف الأوروبية - في مزاج للتراجع الآن، وإنْ كانوا سيمهلون النّخب الحاكمة حتى نهاية الأسبوع الجاري للتوصّل إلى حلول مستدامة، وإلّا فالمزيد من الاحتجاجات. وكان المزارعون أثاروا فوضى مشهدية واسعة عبر القارة في الأسابيع القليلة الماضية، إذ حاصروا محلات التجزئة الكبرى، وألقوا بالسماد العضوي على مباني حكومية، وأشعلوا النار في بالات القش في قلب الشوارع، ونهبوا شاحنات نقل المواد الاستهلاكية، ورشقوا قوات الشرطة بالبيض الفاسد، فيما أغلقوا بجرّاراتهم شرايين الحركة في غير مدينة وميناء، وفرضوا الإغلاق على نقطة حدودية مع أوكرانيا، حتى إن بعضهم جلب بقرة للتسكّع في أرقى أحياء ميلانو الإيطالية.

تقرير

انتخابات باكستان: خيبة الجنرالات

خضر خروبي

خلافاً للتوقعات، أظهرت نتائج الانتخابات العامة في باكستان، ضمن سباق محموم على مقاعد البرلمان الـ 266، من أصل 336 منها 70 مخصصة لكلّ من النساء والأقليات، فوزاً ساحقاً لـ«حركة إنصاف»، أكبر أحزاب المعارضة في البلاد. فالانتخابات التي جرت في سياق سياسي هو الأكثر جدلية في تاريخ البلاد، منحت الحركة، بزعامة عمران خان القابع في السجن منذ شهر آب الماضي بتهم أربع أساسية، العدد الأكبر من المقاعد البرلمانية، أي ما يقرب من 100 مقعد في «الجمعية الوطنية»، الغرفة الدنيا للبرلمان، وذلك في مقابل حصول «حزب الرابطة الإسلامية» بزعامة نواز شريف، على نحو 71 مقعداً، وفق النتائج التي أعلنتها لجنة الانتخابات الباكستانية بعد الانتهاء من فرز 90% من الأصوات. وعقب ظهور النتائج الأولية، نشرت «إنصاف»، مساء الجمعة، مقطعاً مصوّراً تمت فيه الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وقد ظهر فيه خان مخاطباً مناصريه، قائلاً: «أهنّئكم جميعاً بالفوز في انتخابات عام 2024».

«كسر قواعد اللعبة» من خلف القضبان

في معرض تعليقها على نتائج الانتخابات الباكستانية، ذهبت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى القول إنّ ما جرى يحمل إشارات «توبيخ شديد اللهجة للجنرالات الأقوياء» على رأس المؤسسة العسكرية، ولا سيما أنها المرّة الأولى التي يتمكّن فيها أحد اللاعبين السياسيين من تسجيل نجاح انتخابي بهذا الشكل من دون أن يكون مدعوماً من الجيش. وأضافت الصحيفة أن الحدث الباكستاني شكّل «مفاجأة» بالنسبة إلى العسكر، لأنهم كانوا يتوقّعون «نصراً سهلاً» للحزب الذي يتزعمه شريف، ويراهنون على الانتخابات بغية «وضع حدّ لحالة الاضطراب السياسي» الراهنة. ووفق الصحيفة، فإن النجاح الانتخابي الكبير لحركة «إنصاف»، «أفضى إلى قلب قواعد اللعبة السياسية السائدة في باكستان منذ عقود، والقائمة على دور شبه مطلق للجيش، وخصوصاً لناحية توجيه دفة سياسات (الحكومات المتعاقبة) من خلف الستار، أو لناحية تزكية وصول القادة المدنيين إلى السلطة، وخلعهم منها». وخلصت إلى القول إن نتائج الانتخابات «أظهرت أن خان لا يزال يُعدّ قوة سياسية لا يستهان بها في المشهد الباكستاني، على رغم تنحيته وسجنه» على ذمة قضايا تبلغ إجمالي فترة محكوميتها نحو 34 عاماً، مبيّنة أن «استراتيجية خان المرتكزة على الدعوة إلى الإصلاح، ومقارعة الجيش، لاقت أصداء واسعة لدى عموم الباكستانيين، وخصوصاً الشباب منهم، ممّن ضاقوا ذرعاً بالمنظومة السياسية». وفي الاتجاه نفسه، أكد المحلّل السياسي الباكستاني، زاهد حسين، أن ما أفرزته الانتخابات العامة في البلاد يمكن عَدُّه بمثابة «تصويت معارض لمنظومة الحكم التقليدية أو الـ Establishment، وقوى الوضع الراهن برمته، ولا سيما الحزبين السياسيَّين الأساسيَّين الآخرين، ونهج الحكم العائلي»، في إشارة إلى المؤسسة العسكرية، وحزبَي «الرابطة الإسلامية» بقيادة آل شريف، و«الشعب» بقيادة آل بوتو وزرداري.

مشهد ما بعد الانتخابات: حلقة اللااستقرار المفرغة

من جهتها، أشارت صحيفة «واشنطن بوست» إلى أن ما حقّقه المرشحون المحسوبون على «حركة إنصاف» «تجاوز التوقعات إلى حدّ كبير»، لافتة إلى أن نتائج الانتخابات تحمل دلالات على «استمرار الدعم (الشعبي) للحركة، التي جرى تهميشها سياسياً من قِبَل المؤسسة الباكستانية». وانطلقت الصحيفة

> **تتهيّأ قيادات في حركة «إنصاف» إلى وجود محاولات من جانب سلطات إسلام أباد للتلاعب بنتائج الانتخابات**

الأميركية من تصريحات كان قد أدلى بها نواز شريف، عقب الانتخابات في مقر حزبه في مدينة لاهور، أكد فيها اعتزام حزبه السعي خلف تشكيل حكومة ائتلافية بالتعاون مع أحزاب أخرى، في ضوء إقراره بعدم امتلاك «الرابطة الإسلامية» أغلبية حاسمة لتشكيل حكومة بمفردها، مستبعدةً أن يكون شريف بصدد التعاون مع حزب خان لهذه الغاية، وذلك بالنظر إلى كون الأخير على خلاف عميق مع المؤسسة الباكستانية من جهة، وإلى صعوبة عودته إلى السلطة في الوقت الراهن من جهة ثانية، مع بقاء زعيمه خلف القضبان، وتفضيل قيادات رفيعة فيه البقاء في صفوف المعارضة للحكومة والجيش معاً. ورجّحت الصحيفة أن يعمد شريف إلى تشكيل حكومة ائتلافية من خلال التحالف مع «حزب الشعب» الباكستاني، بقيادة بيلاوال بوتو زرداري، لأن هذا هو «الطريق الأكثر وضوحاً أمامه للوصول إلى السلطة».

وفي ظل تشكيكها في نيات الحكومة على وقع تباطؤ عملية فرز الأصوات، والتي سبقها انقطاع خدمات الاتصالات والإنترنت مع بدء عملية الاقتراع الخميس الفائت، نبّهت قيادات في حركة «إنصاف» إلى وجود محاولات من جانب سلطات إسلام أباد للتلاعب بنتائج الانتخابات، مرفقةً كلامها بنبرة تحذير من أنها قد لا تتمكّن من السيطرة على ردود فعل أنصارها إذا ما شعروا بأن أحداً سلب ما يرونه «انتصارهم الانتخابي»، وهو ما لمّح إليه الأمين العام للحركة، عمر أيوب خان، حين دعا مناصريه إلى التظاهر خارج مراكز الاقتراع للمطالبة بتسريع عمليات الفرز. دعواتٌ وافقتها آنذاك عن وقوع ضحايا في اشتباكات بين أنصار خان، والشرطة أمام عدد من تلك المراكز في بعض المناطق، كبلوشستان، وخيبر بختونخوا، إضافةً إلى مواقف دولية، منها ما صدر عن وزارة الخارجية الأميركية التي أعربت عن «قلقها من المزاعم المتعلّقة باحتمال حصول تدخل سياسي في العملية الانتخابية». ومن هذا المنطلق، رأى المحلّل السياسي الباكستاني، إعجاز خاتاك، أن «هناك احتمالاً قوياً لتفاقم حالة عدم الاستقرار»، وخصوصاً إذا ما شعر أنصار خان بأن مرشحيهم الفائزين بالانتخابات «يُكرهون» على الانضمام إلى ائتلافات حكومية، على غرار تلك التي ينشدها شريف. وعلى وقع معركة مرتقبة بين حزبَي «إنصاف» و«الرابطة الإسلامية» على خطب ودّ المشرّعين لتشكيل حكومة ائتلافية، يستبعد محلّلون غربيون نجاح «إنصاف» في هذا الخصوص، ولا سيما أنه بصدد مواصلة الصدام مع السلطات الباكستانية من بوابة نيّته تقديم طعون انتخابية في نتائج الاقتراع في عشرات المناطق. في المقابل، يجزم آخرون بأن «أيّ حكومة ائتلافية يتمكّن شريف من تشكيلها، ستكون معنية بمواجهة تحديات سياسية خطيرة، بالنظر إلى أن الحكومة الائتلافية السابقة، والتي قادها حزبه، لم تكن تتمتّع بشعبية كبيرة، على خلفية سجن خان، فضلاً عن إخفاقها في معالجة الأزمة الاقتصادية». ووفقاً لهؤلاء، فإن أيّ حكومة سيرأسها شريف، أو يشارك حزبه في تشكيلها، ستواجه «أزمة شرعية» بعد تقارير في شأن مزاعم بتوَرّط الجيش في التلاعب بفرز الأصوات خلال الساعات الماضية لحساب «الرابطة الإسلامية»، ما ينذر ببقاء المشهد السياسي الباكستاني مفتوحاً على «معارك قضائية طويلة» قبل حسم نتائج الانتخابات والطعون الانتخابية المصاحبة لها، وقبل خروج أيّ حكومة مقبلة إلى الضوء.

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4523

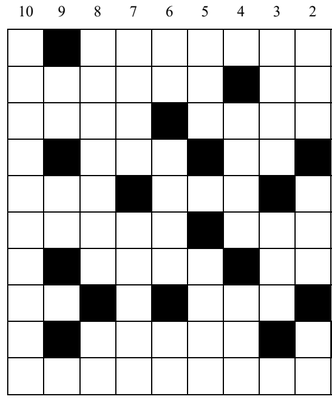

أفقيا

1- ممثلة مصرية – 2- نبات طيّب الرائحة – فئة من سيارات الشيفروليه – 3- من الحيوانات البحرية – حرّام الخمر – 4- حية زعم العرب أنها تطير – حرف جزم – 5- مصّ العظم – رجل أسطوري إشتهر بالجمق والبلاهة تُنسب إليه نوادر وفكاهات – قرأ الكتاب – 6- أعمى – أرخبيل بركاني في أفريقيا عاصمته فكتوريا – 7- مدينة في نيجيريا – خاصم ونازع – 8- صفة الشيء وهيئته – للندبة – 9- قرود – 10- رئيس حكومة لبناني

عمودياً

1- فنان لبناني – 2- نزل المطر – غم وحزن – غير ناضج من الفاكهة – 3- يضرب برجله – جامعة أميركية – 4- يلغم الصخر – أعطى بدون مقابل – 5- زاوية – موقع يُستخرج منه المعدن – 6- إسم موصول – مدينة يونانية عاصمة التبت – للتفسير – 7- بئر مياه شرب في مكة المكرمة – يلتهب بالنار – 8- عائلة موسيقي تشيكي راحل – خاصتها بالأجنبية – 9- جرذ بالأجنبية – خاصتي – 10- ملحن وعازف موسيقي لبناني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- منجم – برقوق – 2- يارون – حرقص – 3- شق – رجيم – ار – 4- اوزون – اكرا – 5- لسان – انا – 6- ميّار – رشح – 7- انب – متراكم – 8- رفيق – بنك – 9- ديانا – يانا – 10- ور – الخنساء

عمودياً

1- ميشال ساردو – 2- ناقوس – نفير – 3- جر – زامبيا – 4- موروني – قنا – 5- نجن – أمّ – ال – 6- أرتبّ – 7- رحمان – رنين – 8- قر – كاراكاس – 9- وقار – شك – نا – 10- قصر الحمراء

sudoku 4523

2	5				8		1	7
	8			5			9	
6		1			7			8
4	7						8	5
8	1		7	9	5		4	6
				2				
	4	8	1		2		5	3
	2						6	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4522

2	1	6	4	3	8	7	5	9
3	8	9	7	1	5	6	4	2
7	4	5	2	6	9	1	3	8
6	9	4	3	5	7	2	8	1
8	5	2	9	4	1	3	6	7
1	3	7	8	2	6	5	9	4
5	7	3	1	9	4	8	2	6
4	6	8	5	7	2	9	1	3
9	2	1	6	8	3	4	7	5

مشاهير 4523

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سيناتور أميركي (1916- 2005). يعترف الكثيرون بدوره الرئيسي في إنهاء حرب فيتنام

7+2+8+10+9 = مصائب عظيمة ■ 6+1+4+5 = خلاف يسار ■ 11+3+5 = يفقد عقله

حل الشبكة الماضية: **الحكم بن هشام**

مقابلة

أجراها **ماهر سلامة، فؤاد بزي، كريم الأمين**

بالنسبة إلى شربل نحاس، الانهيار واضح لمن يريد القراءة. إعادة قراءته كل مرّة أمر ضروري لاستقراء مسار البلاد الذي يصفه بأنه «هاوية» سببها المكابرة والزبائنية. فالناس يعيشون اليوم مرحلة الانتقال نحو التصفية أو يسمّيه «الموت الرحيم»، لأن الطبقة السياسية تطيل مدّتها عبر تبديد الموارد. في الحقبة الجديدة للبنان لن يبقى اللبنانيون أكثرية في بلادهم، بل سيكونون مهاجرين، مردودهم لا ينصرف في الإنتاج المحلي، بل في التحويلات المالية

شربل نحاس

- **الدولة تنظّم التسوّل والهجرة**
- **نحن الآن في مسار «الموت الرحيم»**
- **بدّدوا الموارد في محاولة تقليل الخسائر**

(مروان بو حيدر)

■ هل تعتقد أنه يجب الغوص في مرحلة مسار الخروج من الانهيار والتوقف عن الغوص في مرحلة مسبّباته؟

- لا يمكن الفصل بين مسبّبات الانهيار عن مسار الخروج منه. هناك ثلاث سرديات قائمة؛

الأولى أن هناك فساداً مستشرياً في لبنان يجب أن نتساصله. والفساد له تفسيرات ضيّقة وواسعة. التفسيرات الضيّقة متعدّدة، بعضها يشير إلى أن رياض سلامة فاسد، والقطاع الخاص يرى الدولة بكاملها فاسدة.

السردية الثانية قائمة على رمي المشكلة على أطراف دولية بين لبنانيين ينحازون إلى إيران، ولبنانيين ينحازون إلى أميركا. وبالتالي يمجّرد توقف أيّ من الطرفين عن التخريب، تنتهي القضّة.

الثالثة تشير إلى أن لبنان بلد لا منطق دولة فيه، ولا حدود للخارج والداخل. فعندما يتّفق الخارج المؤثّر، تصبح الأمور في لبنان جيّدة، وعند الاختلاف، تتعقّد. كما أنّ الرهانات الداخلية تلعب دورها أيضاً. الحل في إقفال هذه الدكانة، وهو أمر صعب جداً، إذ يفترض ذلك إنهاء حقبة تاريخية، والانتقال إلى نظام آخر.

■ هل تعتقد بأن هذه السرديات طغت على جذور الأزمة، وبالتالي على إمكانية الحلّ؟

- بعكس زعم إحدى السرديات، بأنّ التعقيدات الخارجية هي سبب الأزمة، يتبيّن أنّ هذه التعقيدات لم تؤثّر في المسارات المالية. فخلال مرحلة التفجيرات والاغتيالات عام 2005، وما تبعها من هروجة لـ 8 آذار و14 آذار، لم يتأثر الدولار. عدوان تموز 2006 لم يؤثّر في سعر الصرف أيضاً. هذا الوضع شهدناه تاريخياً. خلال الحرب الأهلية، تحسّن سعر صرف الليرة مقارنةً بالدولار بنسبة 41%. وبعد حرب السنتين (1975-1976)، انخفضت الودائع قليلاً، وبقي سعر صرف الليرة مقبولاً، بل تحسّن، ونسبة الودائع بالليرة مقارنة بالدولار بقيت على حالها. بعد حرب السنتين، وصلت أموال النفط العربي ومعها المال السياسي إلى لبنان، وخلال 10 سنوات لم يتغيّر سعر الصرف بشكل لافت. بعد اجتياح 1982، ورغم ضراوة الحرب، زادت الودائع بقيمة 4 مليارات دولار. لكن، بدءاً من عام 1984، فُقدت الليرة من الودائع، وبدأ النزول. في وقتها لم يفلس أي مصرف، لأن المصارف لم تقرض الدولة ولا المواطنين بالعملة الأجنبية، ولم تكن هناك قروض استهلاكية، بل غالبيتها كانت قروضاً مضمونة بسلع.

بنتيجة النظام المالي الجديد الذي بدأت تظهر ملامحه بعد الاجتياح، تغيّر الاقتصاد، وبدأنا نرى مجتمعاً قائماً على استهلاك الموارد المالية وبشجّع الهجرة لاستقدام عملة أجنبية.

عملياً، أصبح الدولار عملة قياس للممتلكات والديون، واستمرّ الأمر حتى اليوم، بينما أصبحت الليرة أداة للمغامرة في الكازينو. إذا اشتريت ليرة وخسرت، تسكت، وخير دليل أنّ الودائع بالليرة مسكوت عنها. كل جمعيات المودعين تتحدث عن الودائع بالدولار فقط.

وفي التسعينيات، جرى ترتيب الهدنة بين الميليشيات عبر اتفاق الطائف الذي أعطى شكلاً مؤسسياً للنظام الجديد. وتم تثبيت سعر صرف الدولار، والترويج لتوزيع المغانم «تعايشاً»، وسُلّمت إدارة التحويلات وضخّها في الداخل إلى شخص «شاطر» اسمه رياض سلامة. واستمرار قيام الحلقة المالية بإمداد النظام بتحويلات من الخارج بتطلّب وجود «الثقة» التي خُلقت بفعل ادّعاء أنّ الأموال موجودة في المصارف أو بقيمة الأرض والعقارات. فإذا اقتنع مرسل الأموال أنّ قيمتها موجودة، بواصل ذلك، وإذا صرفها، يكون الوضع أفضل. وفي النتيجة عاش الشعب في مستوى من الاستهلاك يفوق الإنتاج بـ25%.

■ هل كان ممكناً تفادي الإفلاس والفشل؟

- فشل النظام المالي كان محتوماً. في أواخر التسعينيات ظهر عمق المشكلة، ثم اتُخذت قرارات حاسمة في 1997 للاستمرار فيه، وذلك بعد فشل حكومة الحص في تعديل السياسات المالية رغم الأوضاع السياسية المؤاتية. في عام 1998 تبيّن أن النمط الذي إلى ارتفاع في الأسعار الداخلية بنسبة 250% قياساً على الأسعار في أميركا. (القدرة الشرائية في لبنان ازدادت مرتين ونصف المرة مقارنة مع اميركا). وبالتالي كانت أي سلعة مستوردة، هي حتماً أرخص من تلك مثيلتها المصنعة محلّياً. والمنتج الوطني ليس مغرياً للتصدير بسبب كلفته المرتفعة. في ظل هذا الوضع، أي قطاع إنتاجي يمكنه العمل في لبنان؟

كان يجب الوصول إلى الإفلاس بعد 20 سنة من عام 2019، أي في عام 1998. لكن تقزّرت المكابرة.

أولاً، جرى توقيف كل الاستثمارات، ولهذا السبب لدينا محطات تكرير بلا مجارير، ومجارير بلا تكرير.

ثانياً، لجأوا إلى تقنين الكهرباء باعتبارها الطريقة الوحيدة لتخفيف خروج الدولارات، لأن الفيول المستورد يستهلكها. كذلك جرى الحفاظ على أسعار اتصالات خيالية لأنها تُدخل دولارات إلى الخزينة بعكس الكهرباء التي تُدخل ليرات.

ثالثاً، تمّت السيطرة على النقابات العمالية بعد تجميد الأجور.

رابعاً، الحفاظ على مستوى واحد من الأسعار. هنا أبدي رياض سلامة براعة استثنائية تمثّلت في تسارع نموّ الودائع بشكل رهيب واستقدام أموال غير المقيمين للمحافظة على نمط العيش.

في عام 2005 عاد خطر الإفلاس، فأتى مؤتمر باريس 2 على شكل إنقاذ، إنما سببه الفعلي احتلال العراق والخوف من تغيير شكل المنطقة. وفي عام 2011 تكرّر الأمر نفسه، ولكن بغياب المؤتمرات الدولية، لجأ رياض سلامة إلى تأخير الإفلاس لعدّة سنوات عبر الهندسات المالية. يُلام رياض سلامة الآن، ولكنه هو من أبقى الخديعة قائمة لعشرات السنين، ولسان حاله: «لو كنتم وحدكم، لما بقيتم أسبوعين». وهناك برهان على صحّة كلامه، هو الموازنة التي نراها الآن.

■ أثناء مناقشات موازنة 2024 قال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إن التعافي بدأ. وهذا الأمر نراه في الأسعار التي استعادت مستوياتها السابقة، وفي الهجرة... هل هذه مؤشرات للتعافي؟ أي تعافي هو المقصود؟

- ما يجري اليوم هو تكثيف بشعل تنظيم التسوّل والهجرة الهائلة وما بينهما. عملياً الناس ترتّب أمورها للهربة. ظاهرة الهجرة ليست مزحة. الشباب بلا استثناء يريدون الهجرة. اللبنانيون يخافون من انفراط الهدنة في الداخل. لكن رغم كل الانفراط الحاصل مالياً وقضائياً وأمنياً، فإننا لا نرى العنف، وهذا أمر لافت. فلو انقطعت الكهرباء في أي دولة، يندلع العنف ويموت أشخاص بسبب ذلك. أما في لبنان، فالناس يعيشون بقلق مستحكم من عودة الحرب، وباتوا اليوم أمام قلق إضافي من تبخّر الأموال. لذا، إنّ ردّة فعلهم هي ترتيب هجرة الأبناء والبحث عن جمعية غير حكومية للحصول على دولارات منها.

■ انهيار النموذج لا يعني فعلاً الانتقال نحو حقبة جديدة، إذ ما زلنا في المرحلة الانتقالية التي امتدّت لأكثر من خمس سنوات، فيما الآن يجري التسويق للتعافي؟ الانتقال من أمر لم يعد قائماً إلى أمر لم يتبلور بعد، ليس مساراً لخطوياً. فعلى سبيل المثال، احتاج النموذج، الذي ينتهي اليوم، من عام 1984 حتى عام 1992 حتى يظهر بوضوح. بمعنى أنّ الانتقال من النموذج السابق إلى النموذج الحالي استغرق 8 سنوات.

المرحلة الانتقالية تمتدّ على مدة زمنية طويلة، والمشكلة أنه يجب إقناع الناس بأنّ ما كانوا يعدّونه نموذجاً، لم يعد قابلاً للاستمرار، وأنه يجب إدارة هذه المرحلة الانتقالية بعقلانية وجرأة. لكن ما يحصل اليوم، هو أن السلطة ترمي اللوم على الآخرين. هذا المسار يأخذنا نحو الهاوية.

■ ما هي الهاوية التي تشير إليها؟ وهل هناك مسار آخر يمكن اللجوء إليه؟

- المسار الحالي هو مسار الهاوية أو المسار التلقائي الذي بدأ في 2019. هناك أمور تحصل ولكن الناس لا يرونها، مثل التغيّرات في البنية العمرية للمجتمع. يمكن النظر إلى هذه البنية على مستوى المهن والكفاءات المهنية، أو على صعيد التنظيم الشكلي للمقيمين بين لبنانيين وغير لبنانيين. عملياً، كل التوازنات التي كان المجتمع معتاداً عليها، تتبدّل ويركب بدلاً منها وبسرعة فائقة وقائع جديدة مختلفة. أيضاً في هذا المسار يتم تأمين المرحلة الانتقالية بشروط جديدة، وهي:

- لم يعد هناك ليرة، أي إنّ مصرف لبنان يستطيع تثبيت الليرة بأي سعر صرف يريده من دون أن يكون لهذا الأمر تأثيرات واسعة، إذ إنّ الليرة لم تعد مهمّة في التداول.

- الحفاظ على هذه الآلية المالية المتمثّلة بالمصارف اللبنانية المفلسة، فيتم تعطيل إمكانية التسليف المتصلة مباشرة بالاستثمار.

- التحويلات الآتية من الخارج أصبحت بكميات لافتة، ونسبتها إلى الناتج صارت أعلى مما كانت عليه. هذا الأمر يحصل بسبب نفاد المخزون المالي الذي كان موجوداً في البلد (أي الذي كان لدى مصرف لبنان والأفراد).

- هناك أمر إضافي يحتاج إلى «شطارة»، وهو أن لبنان الوحيد في العالم القادر على أن يأتي بمساعدات علنية من أميركا ومن إيران في الوقت نفسه.

بلا هذه الشروط، لما كان التكيّف يحصل على شكل «الموت الرحيم» الذي نعيشه. وهو يحصل لأن الناس اعتادوا على هذا النمط في العيش.

■ مع الهجرات المتداخلة، من لبنان وإليه، وعلى مدى 10 سنوات مقبلة، كيف سيستقرّ شكل المجتمع؟

انفجار الوضع الاجتماعي ممكن من جهة، ويمكن التعامل معه بشكل لا يسمح بالانفجار من جهة ثانية، إنّما هذا يحتاج إلى نظام شبه عسكري، أي إلى تفاهم إيراني أميركي، يُترجم عبر العمل بين الجيش وحزب الله لإدارة هذا النظام. لكن يمكن أيضاً أن يتقسّم البلد، وكل خريطة الإقليم تتغيّر. كلّ المسارات الموجودة مرشحة للحصول على الأرض، ولكن، حتى اليوم، لا يشبه أي منها ما هو متخيّل في عقول اللبنانيين.

■ كيف تصف الطريقة التي أدارت فيها السلطة توزيع الخسائر والموارد؟

مواكبة الموت الرحيم بشطارة، وهذا ما نسميه اقتصاد الرداءة. أدارت السلطة هذه العملية وفقاً لمنطقها الذي اعتادت عليه من دون أي تردّد أمام أداء عنوانه التصفية التي تُدار لأنها منسجمة مع الأدوار التي يلعبها كل واحد من الزعماء. فقد كان لافتاً، مثلاً، أن هناك إجماع بينهم على الحفاظ على الدولار الطابلي، ولكن مقاربة الأمر على شكل ما كان قائماً، يشير إلى أنّ الغاية واحدة، وهي تتعلق بتنظيم هجرة المزيد من الطلاب اللبنانيين مقابل المردود المستقبلي في تحويلاتهم.

■ أليس تمويل هجرة الشباب هو تمويل لاقتصاد الدول التي يهاجرون إليها؟ استرجاع شباب لبنان من المهجر هو خطوة شعبية؟

طبعاً ليست خطوة شعبية. كل سنة يخرج آلاف الطلاب من عدّة قطاعات ومجالات إلى الخارج، وندفع عبر أهالي هؤلاء الطلاب أو عبر الجامعة اللبنانية تمويل هذه الهجرة.

أنا لا أتهمهم بأنهم يقصدون التصفية، بل أسوأ. هم لا يعرفون العمل إلا بهذه الطريقة. وكل الشعارات المرفوعة مثل أموال المودعين المقدسة، واللامركزية المالية الموسعة، كلّها تنسجم بدقّة مع دور الزعيم، والدفاع عن جماعته. يحاولون تبديد الموارد للتقليل من الخسائر (سياسة دعم، الدولار الطابلي). وعندما تتبدّد الموارد كلياً، وهم يحاولون عكس ذلك، ممكن أن تنفجر الحرب.

■ إذا افترضنا أننا بدأنا الآن العمل من نقطة الصفر بطريقة صحيحة، ما هو شكل الاقتصاد السياسي الممكن لهذا البلد؟

نحتاج إلى مرحلة انتقالية لكي ننقل الوضع إلى سكة مختلفة. السكة الجديدة ستواجه بممانعة، لأن المجتمع والزعماء، عموماً، يعتقدون أن المسار الذي نحن عليه أسلم وأضمّ. لا يكتفون من ترداد أن سعر الأرض ارتفع، والأولاد «مشي حالن» وهاجروا... ولكنهم رغم ذلك لا يرون المقيمين السوريين إلا في ما يخصّ موقفهم منهم: مع أو ضدّ. لا يرون التغيرات الديموغرافية التي تحدث بوجودهم.

عن المصارف ودورها

المصارف لا تُعدّ قطاعاً قادراً على القيام بالبلاد وحده، فهي لا تنتج مالاً. المصرف يؤدّي خدمات تسهم في الإنتاج، وهو مثل شركات تحويل الأموال، يسهّل الحياة مقابل عمولات، ولكن أرباح المصارف ليست إضافةً على الإنتاج. الاقتصاد المحلّي في عجز دائم مع الخارج، لذا لا يمكنك أن تحصّل منه أي دولار، بل لتُبقي عمل الاقتصاد المحلّي، عليك أن تُحصّل له دولارات إضافية من الخارج. السبب أنّ القطاع اللبناني يستورد أكثر مما يُصدّر. بمعنى أنه إذا قام المصرف بعملية تسليف للاستهلاك المحلّي بالدولار، فهذا التسليف هو خسارة حتمية بالمجمل، إلّا إذا استطاع أن يجد أشخاصاً جُدداً يأتون بدولارات لاستبدال تلك التي سلّفها المصرف للاستهلاك.

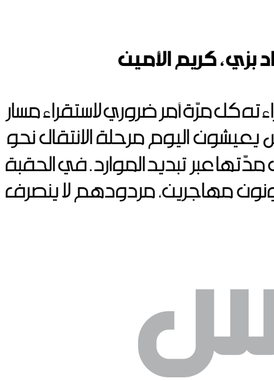

فشل النظام المالي كان محتوماً، أما الدولة، فهي تدير الآن تصفية

يُلام رياض سلامة الآن، ولكنه أبقى الخديعة قائمة لعشرات السنين

تقرير

«معالجة أوضاع المصارف وتنظيمها»

الحاكم ونوابه يكرّرون الأفكار السابقة

في أيّ جلسة مقبلة يفترض أن يدرس مجلس الوزراء مشروع قانون «معالجة أوضاع المصارف وتنظيمها». المشروع سُرّب إلى الإعلام وبات معروفاً بأسبابه الموجبة وبتفاصيله، إذ يدمج كل ما حيك في إطار ثلاثة مشاريع («كابيتال كونترول»، «إعادة هيكلة المصارف»، و«إعادة التوازن المالي») في مشروع واحد أكثر تنظيماً، رغم أنّه يقدّم الأفكار والأدوات نفسها لجهة تصنيف الودائع، وسقف الحماية لها حتى الـ 100 ألف دولار في كل المصارف، واسترجاع الفوائد الإضافية، وصندوق استرداد الودائع وما يُعرف بالـ «Bail-in» والسندات الدائمة، فضلاً عن فرض تبرير الأموال التي تفوق سقوفاً محدّدة لبعض فئات المودعين... بشكل عام، ينسجم المشروع مع متطلبات صندوق النقد الدولي، ويخفي عملية هيركات واضحة وممنهجة، ويمنح المصارف الكبيرة أولوية على غيرها، ويراعيها عبر تسديد الودائع مناصفة، ويلغي كل حسابات الليرة من أي حماية... ثم يقدّم حاكم مصرف لبنان ونوابه الأربعة بوصفهم «آلهة» في «الإصلاح المنتظر»، إذ يعفيهم مع لجنة الرقابة على المصارف، من أي مسؤولية فعلية في التعامل مع تحديد الخسائر وتوزيعها.

المشروع يعيّن هيئة مختصّة تكون هي المرجع لاتخاذ قرار بإعادة هيكلة أي مصرف أو تصفيته. يُتخذ القرار استناداً إلى تقييم من لجنة الرقابة على المصارف يرتكز على تخمين للموجودات والخسائر ينفذه مخمّن مستقلّ تعيّنه اللجنة أو المصرف المعني. يحدّد المشروع معايير الإخفاق التي ستعتمدها الهيئة ولكن مقاربة الأمر على شكل ما كان قائماً، يشير إلى أنّ الغاية واحدة، وهي تتعلق بتنظيم هجرة المزيد من الطلّاب اللبنانيين مقابل المردود المستقبلي في تحويلاتهم.

■ ألَيس تمويل هجرة الشباب هو تمويل لاقتصاد الدول التي يهاجرون إليها؟ استرجاع شباب لبنان من المهجر هو خطوة شعبية؟

طبعاً ليست خطوة شعبية. كل سنة يخرج آلاف الطلاب من عدّة قطاعات ومجالات إلى الخارج، وندفع عبر أهالي هؤلاء الطلاب أو عبر الجامعة اللبنانية تمويل هذه الهجرة.

أنا لا أتهمهم بأنهم يقصدون التصفية، بل أسوأ. هم لا يعرفون العمل إلا بهذه الطريقة. وكل الشعارات المرفوعة مثل أموال المودعين المقدسة، واللامركزية المالية الموسعة، كلّها تنسجم بدقّة مع دور الزعيم، والدفاع عن جماعته. يحاولون تبديد الموارد للتقليل من الخسائر (سياسة دعم، الدولار الطابلي). وعندما تتبدّد الموارد كلياً، وهم يحاولون عكس ذلك، ممكن أن تنفجر الحرب.

■ إذا افترضنا أننا بدأنا الآن العمل من نقطة الصفر بطريقة صحيحة، ما هو شكل الاقتصاد السياسي الممكن لهذا البلد؟

نحتاج إلى مرحلة انتقالية لكي ننقل الوضع إلى سكة مختلفة. السكة الجديدة ستواجه بممانعة، لأن المجتمع والزعماء، عموماً، يعتقدون أن المسار الذي نحن عليه أسلم وأضمّ. لا يكتفون من ترداد أن سعر الأرض ارتفع، والأولاد «مشي حالن» وهاجروا... ولكنهم رغم ذلك لا يرون المقيمين السوريين إلا في ما يخصّ موقفهم منهم: مع أو ضدّ. لا يرون التغيرات الديموغرافية التي تحدث بوجودهم.

مشروعية الودائع بالعملات الأجنبية التي تفوق 500 ألف دولار، عبر إفادات تصدرها وزارة المال وتصاريحهم الضريبية في الخارج والداخل.. أما الموظفون العموميون، فعليهم إثبات مشروعية كل ما يفوق الـ 300 ألف دولار عبر إفادة تصدرها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لإثبات أصولية التصاريح.

ويترتب على الذين حوّلوا أموالهم من حساباتهم اعتباراً من 2019/10/17 أن يعيدوا كل ما يفوق الـ100 ألف دولار. وبعد ذلك، يدخل المشروع في عملية تصنيف للودائع بين مؤهّلة وغير مؤهلة. ويرى أن الودائع المؤهّلة هي الودائع بالعملة الأجنبية الموجودة قبل 2019/10/17 ضمن سقف حماية يبلغ الـ100 ألف دولار. أما غير المؤهّلة، فهي الودائع التي حوّلت إلى عملات أجنبية بعد هذا التاريخ ضمن سقف حماية بقيمة 36 ألف دولار. ويعتمد من أجل ذلك «الحساب المجمّع للعميل الواحد» الذي يتضمن مجموع حساباته الشخصية وحصّته من الحسابات المشتركة، ثم يستفيد فقط عن 100 ألف دولار من كل حساباته في كل المصارف.

الأسباب الموجبة لهذا المشروع أشارت إلى تخفيف اقتصاد الكاش

تسدّد الودائع المحمية بعد حسم فائض الأموال (الفوائد التي تفوق 1% والتي نتجت من عام 2015 وما بعد) وبعد إعادة الأموال التي نصّ عليها القانون، ويدفع مصرف لبنان النصف ويشطب في المقابل توظيفات المصارف لديه، ويدفع المصرف المعني النصف الآخر. وبالمبدأ فإن تسديد الأموال يمتدّ ما بين 10 سنوات و15 سنة بدفعات شهرية تُراوح بين 300 دولار و800 دولار للودائع المؤهلة، وعلى نفس المدة الزمنية للودائع غير المؤهلة إنما بدفعات تُراوح بين 200 دولار و400 دولار. ويمكن أن يحصل المودع على قسم من أمواله بالليرة اللبنانية (ليرة طوعية).

وبموجب إعادة الهيكلة يفترض أن تُعيد المصارف رسملة نفسها خلال 3 سنوات بنسبة 65% في السنة الأولى لتفي بموجبات السيولة والملاءة. كل دولار من الرساميل الجديدة يساوي 5 دولارات من الدولار المحلي في الرساميل القائمة في عملية الرسملة الجديدة والـ«Bail-in». ويمكن تحويل الودائع إلى سندات مالية، لكن في هذه السندات سيتم مراعاة سعر صرف جديد يساوي دولاراً واحداً نقدياً مقابل 10 دولارات محلية من الرساميل القديمة. (سعر صرف الدولار المحلي في عملية الرسملة الجديدة والـ«Bail-in»). ويمكن تحويل الودائع إلى سندات مالية، لكن في هذه السندات سيتم مراعاة سعر صرف جديد يساوي دولاراً واحداً نقدياً مقابل 10 دولارات محلية من الرساميل القديمة. (سعر صرف كأس غريب عجيب). أي إن تصنيف الدولارات القديمة والجديدة لا زال قائماً مع أن مصرف لبنان فرض على المصارف أن تسعّر في ميزانياتها كل الدولارات بسعر صرف السوق الفعلية. وهذه السندات يمكن إيداعها في صندوق استرداد الودائع...

(هيثم الموسوي)

السنة	2019	2022 (حتى أيلول)
عدد المصارف	63	61
تجارية	47	46
أعمال	16	15
عدد الفروع	1071	822
عدد الموظفين	24886	16520
عدد أجهزة الصراف الآلية	2003	1637

جمعية المصارف - التقرير السنوي

ما هو غير واضح في هذا المشروع يتعلق بدراسة الجدوى المالية. فالمشروع يحدّد بوضوح من سيدفع الـ100 ألف دولار لكل مودع مؤهّل و36 ألف دولار لكل مودع غير مؤهّل، لكنه لا يشير إلى مصادر التمويل. يقدّم مجموعة حسابات لم تتّضح جدواها والقدرة على تنفيذها مثل استرداد الأموال المنهوبة، واسترداد فائض الفوائد، وكأن هذه الأموال موجودة أصلاً، أو أنها مغطّاة بأصول أخرى. في الواقع، كان هذا الحديث محور نقاش بين حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري مع جمعية المصارف في لقائهم الأخير. يومها أبلغهم منصوري، بأنه قدّم كل الحسابات المتعلقة بتطبيق هذا القانون للحكومة، وأنه لم يتدخّل في اتخاذ القرار. لكن الوقائع التي تكشّفت، سواء في مشروع القانون نفسه، أو المعطيات المتداولة بين أوساط مصرفية، تشير إلى أن هذا القانون كُتب في حاكمية مصرف لبنان بالاتفاق بين منصوري ونائبه سليم شاهين وبالتعاون مع رئيسة لجنة الرقابة على المصارف ميّة الدباغ. أما نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي الذي يأخذ المشروع في صدره، فهو كان على اطّلاع بكل الصياغات وبعملية الدمج. وتشير المصادر إلى أنه في هذا الإطار اقتصر تعيين «الهيئة المختصة» التي سيعود إليها قرار إعادة هيكلة أي مصرف أو إحالته إلى التصفية، على الحاكم ونوابه الأربعة ومن يختارون من خبراء. والأمر نفسه واضح في الأسباب الموجبة أيضاً التي تحدّثت عن عناصر أساسية للمشروع وفقاً للآتي: حماية المودعين، إعادة تفعيل دور القطاع المصرفي، تحسين وضعية المصارف والملاءمة مع المعايير الدولية، استعادة الثقة، الحدّ من المخاطر النظامية وتحسين القدرة التنافسية، تخفيف الاعتماد على اقتصاد النقد (اقتصاد الكاش). النقطة الأخيرة هي التي التزم منصوري بتطبيقها في نقاشاته مع المسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان قضائي

صادر عن محكمة جويا المدنية الناظرة في القضايا العقارية برئاسة القاضي ريشار السمرا بالدعوى رقم 2023/79 المقدمة من المدعي الاسد علي رمضان بوجه المدعى عليهما محمد قاسم دقماق وأحمد قاسم دقماق موضوعها تثبيت ملكية وإلزام بالإفراز والتسجيل، تدعو هذه المحكمة المدعى عليهما محمد قاسم دقماق وأحمد قاسم دقماق المجهولي محل الإقامة للحضور إليها واستلام اوراق الدعوى خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا اعتبر كل تبليغ له في قلمها قانوني باستئناء الحكم النهائي.

رئيس القلم/ زينب أيوب

تبليغ

تبليغ مجهول محل الإقامة

محكمة جويا الشرعية الجعفرية

ورقة دعوة صادرة عن محكمة جويا الشرعية الجعفرية، مُوجهة إلى حنين الدهيماوي مجهول محل الإقامة.

في الدعوى المُقامة عليك من علي محمد عبدالحسن تاج الدين بمادة تسليم بنت أساس 2024/58، تعين موعد الجلسة فيها يوم الأربعاء في 2024/3/13 فيقتضي حُضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول وجرت بحقك المُعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحُكم القطعي يكون صحيحاً.

رئيس القلم

علي محمد ناصر

تصحيح إعلان قضائي

غُرفة الرئيس محمد الحاج علي بالدعوى أساس 2024/2236 إزالة شيوع على العقار 258 جزين وهو ليس المستدعى ضدها عفيفه نخول بو نادر وليس عفيفه مخول بو نادر وحضورها إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن اوراق الدعوى والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم

سلام الغوش

سينما

عودة إلى «بروفة» الحرب الأهلية اللبنانية

كارول شاهين يطأ «أرض الوهم»

في باكورته الروائية الطويلة، يبني المخرج اللبناني فيلمه بين التوترات السياسية والطائفية التي هزّت البلاد عام 1958 في موازاة ثورات فردية ضد الإقطاعية والأبوية. يبدو «أرض الوهم» كبيان من المخرج عن ماضي لبنان وحاضره ومستقبله عبر ذكريات الطفل وحياته في ذلك الوادي البعيد عن بيروت

شفيق طبارة

العناوين الثلاثة لهذا الفيلم تساعدنا على فهم ما يريد الممثل والمخرج كارلوس شاهين (1959) قوله في باكورته الروائية الطويلة. العنوان الأصلي فرنسي هو La nuit du verre d›eau (ليلة كأس الماء)، إشارة إلى أهمية تلك الليلة في الفيلم، وتلك الكأس من الماء. العنوان الدولي هو Mother Valley (الوادي الأم)، ذلك الوادي التي تدور فيه الحكاية. العنوان العربي هو «أرض الوهم»، الذي يبدو كبيان من المخرج عن ماضي لبنان وحاضره ومستقبله. يبني المخرج اللبناني فيلمه ببساطة، بين التوترات السياسية والطائفية التي هزت لبنان عام 1958، المعروفة باسم «أحداث 1958»، والثورات الشخصية ضد الطبقية والأبوية ومعاداة المثلية. يضع شخصياته في وادي في جبل لبنان، بعيداً من التوترات، ولكن عدم اليقين يحيط بكل شيء. المنطقة بعيدة عن بيروت، لكنّ أصداء التوترات تصل إليها. القلق وتحليل الوضع يشغل الرجال، ويثير بعض المواجهات الطائفية. يستخدم شاهين هذه التوترات العامة، لإظهار نوع آخر من الصراع، أكثر حميمية وفردية، لثلاث نساء شابات منتميات إلى عائلة مسيحية إقطاعية، يشعرن بأنهن مسجونات في قفص ذهبي بناه الرجال من حولهن، ليصرخن ضد القمع والكآبة والطائفية والإقطاعية.

في «أرض الوهم»، يخطو شاهين خطوة إلى الأمام في ما يتعلق برصانته الأسلوبية الجمالية التي لاحظناها في ثلاثيته العائلية القصيرة والحميمة عن الأب والأم والابن («طريق الشمال» / 2008)، و«تشيخوف في بيروت» / 2016)، و«ابن القمرجي»/ 2018)، ليستخدمها هنا ضمن حبكة حول جروح الماضي المفتوحة، عبر مزج تاريخ لبنان بذكريات ماضيه الطفولية الشخصية. فيلم سياسي يتحدث عن الأسرة والجنس والحرب والبحث عن الهوية والتاريخ والموت، لكن قبل أي شيء عن المرأة كركيزة تقوم عليها المجتمعات بأكملها.

في صيف 1958، في قرية مسيحية، تعيش عائلة الإقطاعي الشيخ داوود (أحمد قعبور)، وزوجته أوجيني (كريستين شويري) وبناتهما الثلاث. الكبرى ليلى (ماريلين نعمان باداء متميز في إطلالتها الأولى على الشاشة الكبيرة)، متزوجة من بطرس (طلال الجردي) ولديهما طفل اسمه تشارلز (أنطوان مرعب حرب)، يبلغ سبع سنوات. نظراته مليئة بالارتباك الطبيعي في عمره، يلاحظ ويراقب جزءاً كبيراً من الأحداث. إذا كانت ليلى تمثل الزوجة والأم و«المرأة المثالية» التي تطلبها العائلة والزوج، فإن إيفا (جوي حلاق)، التي يحاول والدها تزويجها، هي الشابة الرومانسية اليائسة، التي تحلم بالحب. ثم تأتي ندى (رويس رمضان)، الأصغر والأكثر تمرداً، في السابعة عشرة من عمرها، على علاقة سرية مع صبي مسلم متواضع الحال، أولويتها في الحياة متابعة دراستها في بيروت. وإذا اضطرت إلى الزواج، فإنها ستفعل ذلك من أجل الحب. ديموغرافياً، يشكّل المسيحيون في القرية النسبة الأكبر في مقابل مسلميها المستائين من الطريقة التي يُعاملون بها. حتى إنّ بعضهم لا يترددّ في مغادرتها. في هذا السياق السياسي والتاريخي والاجتماعي، يصل الفرنسي الدكتور رينيه (بيار روشفور)، ووالدته إيلين (ناتالي باي) لقضاء إجازة في القرية. وصوله سيوقظ رغبة خفية مكبوتة داخل ليلى، كنافذة جديدة لمشاعر لا تعرفها، في بلد بدأت شرارة الحرب بالاندلاع فيه.

يرسم شاهين عالماً مصغراً يتميز بالسلطة الأبوية، ويتناوب الفيلم بين الظروف الخانقة التي تحيط بشخصياته النسائية، ضحايا قرارات الرجال (الآباء أو الأزواج)، رغم أن الدور الرئيس سوف يقع على عاتق إحداهن، وهي الكبرى ليلى. «أرض الوهم»، دراما لاكتشاف الذات، مع صورة أنثوية قوية تسعى إلى التمكين في وقت كانت فيه المرأة تحلم بالحرية، وتلتزم الصمت من باب الفرض. تتطوّر ليلى طوال الفيلم، وتكتشف قيمتها كامرأة تتجاوز مدى تفانيها كزوجة وأم. من ناحية أخرى، يرسم الفيلم لوحة جدارية دقيقة للحياة في منطقة تقوم على التقاليد والغيبيّات، حيث صحّة المرضى تُعهد إلى الطوباويين، وتُقام الصلوات على تمثال العذراء «التي تبكي دماً في الكنائس»، بسبب الأوضاع واقتتال الناس لدوافع سياسية ودينية. في مقابلة أجريناها معه أثناء عرض الفيلم في «مهرجان عمّان» (الأخبار 21/ 8/ 2023)، قال لنا شاهين: «هذا الفيلم نابع من عالم الطفولة ومن عالمي الثقافي والديني (...) أنا المخرج وأنا رجل أصنع بورتريهاً لامرأة، لكن قبل أن أصبح رجلاً، كنت ولداً صغيراً. بالنسبة إليّ، وجهة نظر الطفل إلى هذه الأحداث هي وجهة نظر المخرج والكاتب والمشاهد أيضاً، فهو الذي يأخذنا إلى الأحداث، ونعيش معه مأساته التي لا يفهم منها شيئاً لكنها حاضره، وسوف تكون مستقبله في عام 1975».

يعزز شاهين فيلمه أيضاً بمشاهد من الأرشيف (أرشيف لبنان عام 1985، «أحداث بيروت»)، ويقول: «يريد الجميع التحدث عن لبنان والوضع السياسي، لكن بالنسبة إليّ كي أتكلم عن الوضع السياسي، يجب أن أتحدّث عن عام 1958، لأنّه مهم جداً. أردت التحدث عن هذه الشرارة، شرارة 1985 التي انتهت بسرعة، واعتقدنا أنّ الكابوس انتهى، لكنه لم ينته، بل إنّه بدأ».

يشبه الفيلم ومشاهده إلى حد كبير الدراما المسرحية حيث الحوارات الطويلة، والأسرار الملعونة، والشخصيات الهشة في محيط عائلي ووسط مناظر خلابة. «أرض الوهم» ميلودراما صوّرت ببراعة وأناقة، رصينة وهادئة، واضحة في أهدافها ومسارها، تعمل بشكل أفضل في لحظات العلاقة الحميمية بين العشاق أو التواطؤ بين النساء. هناك حلاوة ناعمة في التأمل بالشخصيات، التي تبدو راسخة في الزمن. باكورة كارلوس شاهين الطويلة ربما تكون متلعثمة بعض الشيء، كلاسيكية جداً في صناعتها، لكنها تقدّم بحساسية كبيرة النضال النسوي الرصين في ذلك الوقت. يظهر شاهين للمرة الأولى وهو ينظر إلى ماضي بلاده، ويسرد كل شيء ببطء، وبتفاصيل دقيقة من دون الوقوع في فخ الغموض. عاطفياً أو درامياً، يتطور كل شيء تحت أنظار بطلتنا ليلى، من دون أن تحتكر القصة، تاركة مساحة للصراعات الاجتماعية والسياسية الأخرى التي تدور حولها.

نحن أمام فيلم، يغمرنا بالقليل، ويترك كل شيء يُقال ببطء، من دون تسرّع ومن دون تفاصيل لا صلة لها بالموضوع. يتقنا بين التناقضات بإيقاع محكم. لا تترك الموسيقى أحداث الفيلم، فهي جزء أساسي في عملية السرد، تتكرّر بشكل هاجسي، تمرّر شعوراً بالخوف. هذه الإيقاعات الموسيقية تترجم هذا المناخ الثقيل الذي يسيق كارثة متوقعة، وتنقل اللحظات الأكثر دراماتيكية عبر الآلات الوترية الوفيرة. يُسرد الفيلم بما لا يقوله، بكل ما تصمت عنه النساء، ذلك الصمت المفروض والمؤلم. في الفيلم، يظهر النقد القوي لمجتمع مقيّد بالنزعة المحافظة والمتحيّزة جنسياً والطبقية ومعاداة المثلية. ولكن الرقة والحساسية اللتين يغطي بهما شاهين فيلمه وشخصياته، تحصّنان «أرض الوهم» من اختزال خطابه أو وقوعه في السطحية.

> يشبه الفيلم الدراما المسرحية من حيث الحوارات الطويلة والأسرار الملعونة والشخصيات الهشة

«أرض الوهم» بدأ من 15 شباط (فبراير) في الصالات اللبنانية

ستريمينغ

ديانا نياد «سَبَحت» إلى حلمها

في 31 آب (أغسطس) 2013، أدّت محاولتها الخامسة إلى وصولها إلى شواطئ فلوريدا، لتصبح أول شخص، حتى اليوم، يُكمل السباحة من كوبا إلى فلوريدا من دون قفص حماية. يستلهم «نياد» قصّته من سبّاحة المسافات الطويلة الأميركية، التي عرفت الشهرة بعدما حطّمت الرقم القياسي للسيدات في «مسابقة خليج نابولي» عام 1974

ديانا نياد (1949)، سبّاحة المسافات الطويلة الأميركية، عرفت الشهرة بعدما حطّمت الرقم القياسي للسيدات (8 دقائق و11 ثانية، مسافة 35 كلم) في «مسابقة خليج نابولي» عام 1974 ثم في السباحة حول جزيرة مانهاتن (45 كلم) عام 1975، ومن جزر البهاما إلى فلوريدا (165 كلم).

في عام 1978، عبرت المحيط بين هافانا في كوبا وكي ويست في ولاية فلوريدا الأميركية، وقطعت مسافة 180 كيلومتراً، لكن بعد 42 ساعة من السباحة، أُخرجت من الماء بواسطة الفريق الطبي بسبب إصابتها بالجهد والتعب. بعد 32 عاماً، قرّرت نياد في عام 2010، تحقيق الحلم الوحيد الذي استعصى عليها: السباحة من كوبا إلى فلوريدا. هكذا، عبّئت صديقتها المفضلة وشريكتها السابقة بوني ستول لتدريبها. رغم الشكوك العامة بإمكانية نجاحها نظراً إلى عمرها، انتقلت ديانا مع بوني وعبّئت الملاح جون باليت لمرافقتها. بدلاً من القفص الذي سبحت به قبل حوالي ثلاثين عاماً، اختارت ديانا السباحة باستخدام تقنية إلكترونية كطارد لأسماك القرش. في عام 2011، قامت بمحاولتها الأولى، لكنها فشلت. في عام 2012 قامت بمحاولة ثانية من دون جدوى. في 31 آب (أغسطس) 2013، نجحت محاولتها الخامسة في إيصالها إلى شواطئ فلوريدا في 2 أيلول (سبتمبر) من ذلك العام، لتصبح أول شخص، حتى اليوم، يُكمل السباحة من كوبا إلى فلوريدا من دون قفص حماية.

الوافدون الجدد إلى عالم الأفلام الروائية، المتخصصون في الأفلام الوثائقية حول الرياضات المتطرّفة، جيمي تشين وإليزابيث تشاي فاسارهيلي (Free Solo» /2018، The Rescue» /2021)، ومعهما كاتبة السيناريو جوليا كوكس، استلهموا حياة ديانا نياد، ليقدموا أول فيلم روائي لهما بعنوان «نياد». يحكي الشريط قصة ديانا الحقيقية وسباحتها الطويلة في عمر الستين عاماً. أنيت بنينغ (مرشحة لأوسكار أفضل ممثلة)، تكرّس نفسها وجسدها لتقمّص دور ديانا نياد، الذي يتطلّب جهداً جسدياً كبيراً. في البداية، تظهر لنا كامرأة تبحث عن تحقيق حلمها المستحيل، وتملؤنا بالإلهام، فنرغب بشدّة أن نراها تنجح في مسعاها. لكن مع تقدّم الفيلم، تكشف عن شخصية السبّاحة المهووسة والأنانية، التي تعامل زملاءها في الفريق بشكل سيّئ، بل تخاطر بحياتهم. إنها شخصية يصعب حبّها ومتابعتها، إلا أن الانضباط والعاطفة اللذين تنقلهما لنا بنينغ، يدعواننا إلى مواصلة الرحلة. سرقت جودي فوستر (مرشحة لأوسكار أفضل ممثلة مساعدة) الفيلم بدور بوني ستول، الذي لا يتطلب جهداً جسدياً كبيراً، لكنه دور عاطفي. حملت فوستر العديد من المشاعر، ونقلتها لنا بطريقة غير عادية. مثلاً، عندما تكافح ديانا للوصول وتحدّي الموت بينما تحاول الوصول إلى مبتغاها، يمكننا أن نرى القلق والخوف على وجه ستول (فوستر). هي قلب الفيلم، بشخصيتها الحيوية وتفاؤلها، تُلهم بقية الشخصيات الداعمة باستمرار. من بين هذه الشخصيات الملاّح جون بارتليت (ريس إيفانز). رجل لا يتحدث كثيراً لكنه يعرف التيارات الغادرة في المحيط، ولا يتوقّف عن إظهار شكوكه. العلاقة بين ديانا وبوني معقّدة، حنونة في بعض الأحيان، ومزاجية في أحيان أخرى. يبدو أنهما أشبه بزوجين ـ وقد كانا كذلك لمدة قصيرة ـ أكثر من كونهما صديقين. تتعامل بوني مع ديانا بحبّ لكنّها تعرف تماماً أنّها أنانية بشكل لا يطاق، وقد بُنيت شخصيتها على أساس أسطورتها.

يستخدم «نياد» بنية «الفيلم الرياضي» الكلاسيكي، التي تعرف هوليوود كيف تصنعه بشكل جيد، عبر الإضاءة على الاستحالة والجنون الحرفي تقريباً لما تنوي نياد القيام به. يجمع العمل بين صفات الهوس والعناد والتظاهر، الرائعة لكن الخطيرة، فهي مزيج من رفض الاعتراف بالهزيمة وعدم التخلي أبداً عن أحلامك. لكنّ سيناريو الفيلم إشكالي للغاية، لا يعرف ما الذي يريد التركيز عليه. هل يسعى إلى أن يروي لنا قصة امرأة تجاوزت الستين من عمرها وتحقّق المستحيل؟ أم يرغب في استكشاف علاقتها مع والدها، والصدمات والجروح الشخصية لرياضية تمكنت من التغلب على ماضيها؟ يصعب استخلاص المغزى، وخصوصاً لدى مزج مشاهد أرشيفية ولقطات ومقابلات توثيقية وتسجيلات صوتية وغيرها من الموارد الحقيقية طوال الفيلم تقريباً. يراهن الفيلم على العلاقة بين الشخصيات. ومن الواضح أنه من دون الجودة التمثيلية لكلا الممثلتين، لم يكن ليتحرّك من مكانه، لأن الشخصيات كما هي مكتوبة، عبارة عن أشكال بلاستيكية لا تؤدي سوى وظيفة وصفية. الفيلم غير متناسق لا يتألق إلا في لحظات محددة، فهو يسعى جاهداً إلى إلهامنا للمضي قدماً، لكنّه لا يقنعنا. بعد مدة من الوقت، يتضخّم شعور اللامبالاة بسبب تكرار ذكريات الماضي المؤلمة إلى ما هو أبعد من الضروري لإبراز الدوافع النفسية التي تشكّل الحافز وراء كل فعل.

في «نياد» نشاهد ونسمع الكثير من الكلمات التي تحثّنا على تحقيق أحلامنا، حتى في تترات الفيلم النهائية. يغرقنا المخرجان في مشاهد ومقابلات لنياد الحقيقية التي تنطق بكل الكلمات التي تجبرنا على عدم الاستسلام، ما يحوّل الفيلم إلى ما يشبه فيديوات التحسين الذاتي التي تملأ اليوتيوب، لكنها هنا مجمّعة ومُختصرة وموجّهة إلى أولئك الذين يدفعون ثمن اشتراك نتفليكس.

شفيق...

> يتّبع العمل بنية «الفيلم الرياضي» الكلاسيكي التي تجيد هوليوود صنعه

Nyad على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 12 شباط 2024 العدد 5130

صورة وخبر

يُعدّ الغرافيتي أحد أبرز أشكال التعبير في تيغوسيغالبا. حوّل عدد من الفنانين، من بينهم Dolls Clan، شوارع عاصمة هندوراس التي كانت تشتهر بالتعدين إلى غاليري كبير في الهواء الطلق، بعدما زيّنوا جدرانها برسومات تحمل رسائل تتعلّق بالنسوية والقضايا الاجتماعية وغيرهما من المواضيع الملحّة، ما يعكس مشهد فن الشارع النابض بالحياة. (أورلاندو سييرا ـ أ ف ب)

مفكرة

«لنتذكّر ونكتشف» الكلاسيك اللبناني

في ذكرى مرور عشرين عاماً على تأسيس «برنامج زكي ناصيف للموسيقى» تحت شعار «لنتذكّر ونكتشف»، يُقيم «نادي الموسيقى الكلاسيكية» في «الجامعة الأميركية في بيروت»، غداً الثلاثاء، أمسية كلاسيكية بعنوان «اكتشاف الموسيقى الكلاسيكية في لبنان». يتضمّن الموعد المرتقب مقطوعات لتوفيق سكّر، وزكي ناصيف، والأخوين فليفل، وبوغوس جيلاليان، وجورج باز، ووديع صبرا. يُحيي السهرة أعضاء من النادي إلى جانب الضيفين الفنانين: فادي جانبرت، ومنى حلاب (الصورة).

أمسية «اكتشاف الموسيقى الكلاسيكية في لبنان»: غداً الثلاثاء ـ الساعة الثامنة مساءً ـ قاعة «أسمبلي هول» (الجامعة الأميركية في بيروت). الدخول مجاني.

من صيدا... انطلقت «آخر خرطوشة»

بعد سلسلة عروض ناجحة شملت بيروت وشمال لبنان، تحطّ مسرحية «آخر خرطوشة» (كتابة وإخراج ميشال زلوعا وناريه كوركجيان)، يوم الجمعة المقبل، في مسرح وسينما «إشبيلية» في صيدا (جنوباً). تدور أحداث العمل حول زميلتَيْن في السكن تسابقان الزمن، وتنطلقان في مغامرة استكشافيّة وغريبة الأطوار مع خيالهما. هل تنتصران على العقبات التي تعترضهما؟ أم أنّ تجارب الواقع الهائلة ستقف عصيّة على الحلّ؟ الإجابة في العروض الأربعة المرتقبة لهذا العمل الذي تؤدّي بطولته الممثلتان غاييل العائلة (الصورة) وتريزا صالح. علماً أنّ العمل هو جزء من برنامج الإخراج الشتوي لـ «مدرسة بيروت للمسرح وفنون الأداء» الداعمة للفنانين الصاعدين والذي يديره وينسّقه الفنان علاء ميناوي

مسرحية «آخر خرطوشة»: الجمعة 16 شباط (فبراير) 2024 ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ مسرح وسينما «إشبيلية» (شارع حسام الدين الحريري ـ صيدا/ جنوب لبنان). الحجز ضروري. للاستعلام: 71/270090 أو 03/190497

مَن لا يعرف مطعم «فيصل»؟

تدعو جمعيتا «السبيل» و«تراث بيروت»، يوم الخميس المقبل، إلى أمسية قراءة في كتاب «مطعم فيصل مقابل الجامعة الأميركية في بيروت ـ ذاكرة المكان» للباحثة إيمان عبد الله (الصورة)، في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (مونو). إنّه كتاب بحثي توثيقي، يروي قصة مطعم دخل تاريخ الشارع، والمنطقة، والجامعة، والذاكرة. لم يكُن مجرّد مطعم يقدّم وجبات ممتازة، إذ تكمن أهميّته بأنّه كان نادياً فكرياً وسياسياً وملتقى ومساحة تلاقٍ، قصده كبار المفكّرين والسياسيّون وخرّيجو الجامعة.

قراءة في كتاب «مطعم فيصل مقابل الجامعة الأميركية في بيروت»: الخميس 15 شباط (فبراير) 2024 ـ الساعة السادسة مساءً ـ «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (مونو ـ الأشرفية). الدعوة عامة. للاستعلام: 01/664647

على بالي

أسعد أبو خليك

لا يمكن الحديث عن المقاطعة من دون التنويه بالراحل سماح إدريس. شَغَلته على مدار الساعة وكان دائم النصح لنا بضرورة الالتزام بمقاطعة قائمة من الشركات حول العالم. وكان يتضايق لأنّ محور المقاومة لم يكن متحمّساً كثيراً لمشروعه. الراحل محمد حسين فضل الله بارك نشاطه وأفتى بالمقاطعة. قد يرتاب بعضهم من المقاطعة لأنّ الحركة السلميّة تبدو كأنّها قرينة قرع الطناجر ومستوردات الغرب. لكن، لو أنك تعيش في الغرب، ستدرك كم أنّ المقاطعة فاعلة ومؤثّرة. والمقاطعة ليست بديلة عن المقاومة، بل هي مكمِّلة وتخدم من يؤثر بأضعف الإيمان. في لبنان، يسخرون من المقاطعة ويجاهرون بنبذها. قبل الحرب، كان العالم العربي (عبر مكتب خاص في الجامعة العربيّة) يلتزم على مستوى الحكومات بمقاطعة إسرائيل والشركات المتعاونة معها. المقاطعة كانت فاعلة إلى درجة أنّ شركات غربية، وحتى أميركيّة مثل «سايفويي»، كانت تُحجم عن الاستثمار وفتح الفروع في «إسرائيل» خوفاً من سيف المقاطعة العربيّة. وكانت بعض الشركات تتحايل على القانون الأميركي للالتزام بالمقاطعة التي جعلها الكونغرس مخالفة للقانون من قبل الشركات الأميركيّة. لكن المقاطعة الرسميّة ماتت بعد حرب الخليج في عام 1991، عندما أمرت إدارة بوش الحكومات العربيّة بنبذ المقاطعة لمكافأة أميركا على حربها الوحشيّة في الخليج. لبّوا صاغرين. اليوم بعد ظهور حركة «بي. دي. إس»، أصبح اللوبي الإسرائيلي يحاول أن يحظر مقاطعة الأفراد. وقد سنّت سبع وثلاثون ولاية قوانين لمنع المقاطعة. بعض الولايات تُلزم الموظفين بتوقيع تعهّدٍ بعدم الالتزام بالمقاطعة. في هذه الحرب، دبَّت الحميّة في المقاطعة ضد شركات «ماكدونالدز» و«بيبسي» و«كوكا كولا» و«نستله» و«ستاربكس»، لتقديمها خدمات لجيش الإبادة الإسرائيلي. هذا الأسبوع، وردت أرقام تثبت أنّ «ماكدونالدز» و«ستاربكس» خسرتا أرباحاً هائلة في العالَمين العربي والإسلامي بسبب هذه المقاطعة. تركي آل شيخ (قيصر الترفيه العربي الراقي) تحدّى المقاطعة في حمأة العدوان وشجّع على ارتياد «ماكدونالدز» بالاتفاق مع الشركة. هذا جانب من التحالف المباشر مع إسرائيل. طبعاً، هناك ملاحظات على حركة المقاطعة: إنّها لا تأخذ موقفاً حاسماً بالنسبة إلى الحلّ النهائي لأنّها لا تريد تنفير دعاة الدولتَيْن.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03/828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com